# ١١ ـ الأمم المتحدة وسياسة الكيل بمكيالين

أ. ولاء على البحيرى(*)

## مقدمة

يُنظر إلى دور الأمم المتحدة فى حل قضايا الشرق الأوسط بنوع من التشكك من قبل الشارع العربى، بل وعدم الجدوى من قبل أطراف الصراع فى المنطقة، ويمكن ملاحظة هذا الأمر بالنظر إلى القرارات التى عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذا مجلس الأمن، حيث تبين لنا أن هناك تحيزًا واضحًا من جانب الولايات المتحدة لإسرائيل، حتى أن بعض القرارات التى تدين الانتهاك والعدوان الإسرائيلى المستمر على مناطق الاحتلال يستخدم الفيتو الأمريكى للحيلولة دون صدورها. وفى إطار هذه الشكوك، يتساءل المرء، ما هو موقف الأمم المتحدة من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان ؟ وإلى أى حد نجحت الأمم المتحدة فى وقف العدوان؟ وما هى مظاهر النجاح والإخفاق فى الحرب التى شنتها إسرائيل على لبنان؟ وما هو مستقبل الأمم المتحدة بعد هذه الحرب؟ هذه أسئلة يحاول هذا البحث الإجابة عليها فى ضوء التعرض لتعامل الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة مع العدوان الإسرائيلى على لبنان، والوقوف على مدى فاعلية المنظمة الدولية فى وقف العدوان، والدور المرتقب لها.

### أولاً: موقف الأمين العام للأمم المتحدة

من المعروف أن السكرتير العام ـ أو الأمين العام ـ للأمم المتحدة ليس صانع قرار داخل المنظمة الدولية، وإن كان النظام الدولى يمكن أن يؤثر على طريقة أدائه فى هذه المنظمة،

(*) باحثة فى العلوم السياسية.

إذا كان النظام الدولى متوازنًا يستطيع الأمين العام أن يتمتع بهامش من الحرية يمكن أن يسمح له بالقيام بدور أكبر مما قد يعطيه أو يضفيه عليه ميثاق الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال فى مرحلة النظام الدولى ثنائى القطبية استطاع «داك هامرشولد» السويدى الجنسية أن يلعب دورًا مهمًا ومتميزًا أضفى على الأمم المتحدة حيوية كبيرة، ولكن للأسف الشديد أن «كوفى أنان» تولى قيادة المنظمة فى فترة كانت الولايات المتحدة الأميريكية تريد أن تلعب دور القطب المهيمن، وتحاول أن تفرض وجهة نظرها على الجماعة الدولية، وكان فيها كوفى أنان سيئ الحظ أيضًا لأنه تولى فى أثناء فترة وصل فيها اليمين الأمريكى المحافظ الذى يكنّ عداءً طبيعيًا وتلقائيًا للأمم المتحدة ولدورها، وبالتالى لا يريد فقط فرض الهيمنة على العالم ولكنه يتمتع برؤية شديدة المحافظة ومعادية للعمل الجماعى الدولى؛ ولذلك لم يكن بإمكان كوفى أنان أن يؤدى الدور الذى يريده، والذى يُفترض أن يؤديه حتى ولو كان يرغب فى القيام بهذا الدور، يضاف إلى ذلك أن كوفى أنان وصل إلى الأمم المتحدة فى أعقاب استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو للحيلولة دون التجديد للسكرتير العام السابق، وبالتالى استخلص كوفى أنان أن الولايات المتحدة هى صانع القرار الحقيقى فى النظام الدولى، وبالتالى عليه أن يؤقلم نفسه مع موازين القوى السائدة فى هذا النظام باعتبار أن الولايات المتحدة أصبحت هى القوة الأعظم[1].

ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن الأمم المتحدة مارست أدوارًا أو أدت وظائف لا يستطيع النظام الدولى أن يستغنى عنها، خصوصًا فيما يتعلق ببعض القضايا الإنسانية، مثل عمليات الإغاثة، وعمليات حفظ السلام إلى آخره. وكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان بمثابة اختبار لدور الأمين العام للأمم المتحدة وكيف يمكنه التعامل مع القضايا التى تمثل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين[2].

فى الحقيقة كان لبنان، فى السنوات الأخيرة، ميدانًا مُمَيزًا لانحراف الأمم المتحدة، الذى ساعدت عليه نهاية نظام «توازن القوى» الفريد جدًا الذى كانت القوتين العظميين تفرضانه على بعضهما منذ الحرب الباردة حتى العام ١٩٩٠. إن قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان هو فى الآن ذاته انتهاك سافر لميثاق الأمم المتحدة، ونُصُب تذكارى للنفاق.

## ١ ـ لبنان والأمم المتحدة.. خبرات سلبية

لم تفلح قوات الأمم المتحدة فى لبنان فى نزع فتيل الأزمة فى المنطقة، وإزاء هذه المواقف المتفاوتة من فكرة إرسال قوة دولية، فإنّ التجربة اللبنانية مع قوات الأمم المتحدة لم تكن بذلك النجاح، إذ توجد قوة تابعة للأمم المتحدة فى جنوب لبنان دأبت على مراقبة الطرق المحاذية لإسرائيل منذ عام ١٩٧٨، ومن مظاهر عجز هذه القوة أن انحصرت مهمتها فى التحقق من انسحاب إسرائيل، ومساعدة حكومة لبنان على إعادة بسط نفوذها فى المنطقة، لكنها لم تحقق أيا من هذه الأهداف. وكذلك منذ انسحاب إسرائيل من لبنان عام ٢٠٠٠ أثبتت بعثة الأمم المتحدة أنها غير قادرة على إيقاف هجمات حزب الله على إسرائيل، كما أنها لم تتمكن من ثنى إسرائيل عن القيام بعمليات عسكرية فى لبنان، وخصوصًا عن طريق الجو.

وحتى تكون هذه القوة ذات فعالية اقترح رئيس الوزراء الإيطالى رومانو برودى ألاّ يقل عدد أفرادها عن عشرة آلاف، ويكون لديها تفويض أقوى من ذلك التفويض الممنوح للقوة الحالية. وفى الإطار ذاته، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان أن قوة حفظ الاستقرار الدولية التى قد تنشر فى لبنان يجب أن تكون «أكبر بكثير» من قوة الطوارئ الدولية التى تقدر بألفى عنصر[٣].

لقد كثر الحديث عن هذه القوة كما لو كانت الوصفة السحرية التى ستخرج المنطقة من المستنقع الذى غرقت فيه. إلا أن مثل هذه القوة لن يكتب لها النجاح، إذا ما انحصر دورها فقط فى المراقبة كما هو الحال فى مهمة «اليونيفيل»[٤]. وكذلك التجربة السابقة مع قوات «اليونيفيل» أثبتت أنّ التقارير التى كتبتها لم يسمح بنشرها بسبب العرقلة الأمريكية والإسرائيلية على حد سواء. إنّ هذه القوة يجب أن تسلح جيدًا، حتى تؤدى مهمتها بنجاح، كما أنّ نشر قوة ذات تجهيز ليس من شأنه سوى تهيئة الموقف للتفاوض[٥].

ولكن من ناحية أخرى، شكك البعض فى إنشاء قوة ذات تسليح عال قادرة على التحرك والتدخل؛ لأن ذلك سيصطدم برفض أمريكى فى مجلس الأمن، كونه لا يهدف لخدمة المصالح الإسرائيلية. إن إسرائيل غير معنية فى هذه اللحظة بقوة مثل هذه، وذلك نظرًا لعدم ثقة إسرائيل فى دور الأمم المتحدة فى الصراع فى المنطقة، وعدم رغبتها فى إعطاء دور أكبر لها، لتكون لاعبًا جديدًا فى التأثير على طبيعة الصراع. كما أنّ إسرائيل غير

مقتنعة بما إذا كانت هذه القوة ستؤثر على الساحة الداخلية اللبنانية، من خلال شل حركة حزب الله، وهو أمر تحب أن تتولاه إسرائيل بنفسها. وتخشى إسرائيل أيضا من أنّ نشر مثل هذه القوة سيجعل الصراع العربى / الإسرائيلى حيّا، مما يجعله يحتل موقعًا متقدمًا على الساحة الدولية.

والحقيقة أنه منذ سنوات، ولبنان الرسمى والشعبى يطالب المجتمع الدولى بإعادة الأسرى اللبنانيين وانسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، وتسليم خرائط الألغام التى تزرع الموت يوميًا على أرض الجنوب. ورغم تكرار المطالبة لم يتحرك هذا المجتمع لتلبية مطالب لبنان المشروعة. وإذا كان موقف واشنطن مفهومًا لجهة مساندة إسرائيل فى تعنتها، فإنه من غير المفهوم أن تلقى المطالب اللبنانية إهمالاً من الأمم المتحدة، بصفتها مسئولة عن حماية الشعوب المقهورة، وضمان الأمن والسلم الإقليميين. فبدلاً من أن تتحمل المنظمة الدولية مسئولياتها وتبحث فى حلول موضوعية ومنطقية للمطالب اللبنانية المشروعة، انخرطت فى محاولات الضغط على لبنان، وساهمت فى استصدار قرارات مجحفة بحقه، تناولت أعراض الأزمة دون جذورها، وبخاصة القرار ١٥٥٩ الذى استهدف زج البلاد فى صراعات داخلية معقدة ودموية[٦].

وفى هذا السياق، ساهم مندوبو الأمم المتحدة ـ وفى مقدمتهم تيرى رود لارسن ـ فى تشويه الصورة، وقلب الحقائق، وتهيئة المسرح للحرب الإسرائيلية الدموية على لبنان، فالسيد لارسن لم يفعل شيئًا فى موضوع الألغام، ورغم مناشدة اللبنانيين والتحذيرات المتكررة التى أطلقها السيد حسن نصر الله لإخلاء سبيل المعتقلين اللبنانيين من معسكرات التعذيب الإسرائيلية، لم يحرك السيد لارسن ساكنًا تجاه هذا الموضوع، حتى إذا نجحت المقاومة فى أسر جنديين إسرائيليين لمبادلتهما بأسراها وأسرى لبنان أقام لارسن القيامة، وأصبح موضوع هذين الأسيرين يحتل الأولوية بالنسبة إليه، كأن الإسرائيلى يفوق اللبنانى أهمية وقيمة[٧].

أما فيما يتعلق بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، فلم يبادر السيد لارسن إلى ابتكار الحل ومطالبة إسرائيل بوضع هذه الأراضى المحتلة بعهدة الأمم المتحدة، كحل مؤقت مستفيدًا من اعترافها الصريح باحتلالها هذه الأراضى. بل ركز فى تصريحاته على نفى ملكية لبنان هذه الأراضى، متجاهلاً دوره كوسيط ينبغى عليه الوصول إلى صيغ عملية عادلة للقضايا المطروحة، وليس دعم إسرائيل فى احتلالها وصب الزيت على النار.

ومن خلال مواقفها المتحيزة، لم تقصر الأمم المتحدة فى شق طريق السلام العادل فقط، وإنما ساهمت أيضًا ـ للأسف ـ فى تمهيد الطريق أمام إسرائيل لشن حربها ضد لبنان. وبهذا أصبحت الأمم المتحدة مسئولة هى الأخرى عن عودة الحرب إلى المنطقة.

وتبقى النقطة الوحيدة المضيئة فى مسيرة الأمم المتحدة خلال هذه الفترة، تصريحات يان إيغلاند مبعوث الأمم المتحدة لشئون الإغاثة التى نقلت، إلى حد ما، حقيقة ما يجرى على الأرض من إجرام صهيونى بحق المدنيين، والمرافق العامة، والممتلكات الخاصة، وخصوصًا الأطفال الذين يصرون على العودة إلى منازلهم رغم تجاهل السيدة رايس لحقوقهم الإنسانية[٨].

وفى هذا الصدد تحاول الباحثة التصدى لموقف الأمم المتحدة من الحرب على لبنان، وبالتحديد موقف الأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وخاصة القرار ١٧٠١ وما أثاره من ردود فعل شككت فى مصداقية الأمم المتحدة فى التعامل مع الأزمات الدولية، وسيطرة القوى الكبرى فى النظام الدولى وهيمنتها على مجلس الأمن، وهو ما اتضح بشكل كبير فى الحالة اللبنانية.

## ٢ ـ الأمين العام وتطور المسألة اللبنانية

تتلخص مطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الصادر فى سبتمبر عام ٢٠٠٤ الداعى إلى «حل ونزع سلاح كافة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية»، وكذلك «بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كافة أراضى لبنان». وكذلك تقترح الأمم المتحدة نشر قوة دولية فى جنوب لبنان. وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان بوقف فورى لإطلاق النار فى لبنان، وأدان أنان حزب الله «لإشعاله فتيل العنف الدائر فى لبنان»، كما انتقد فى الوقت ذاته إسرائيل بسبب «الاستخدام المفرط للقوة»[٩].

وقد لوحظ أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة فى المسألة اللبنانية يقتصر على الإدانة، وشجب العدوان الإسرائيلى المستمر على الأراضى العربية، ويمكن أن نرجع ذلك إلى طبيعة الدور الذى يقوم به الأمين العام، فضلاً عن محدودية وظائفه والتى يحددها الميثاق، وسيطرة الولايات المتحدة المعروفة على المنظمة الدولية[١٠].

وخلال الحرب الإسرائيلية على لبنان ـ والتى استمرت لفترة تزيد عن الثلاثين يومًا ـ تنوع خطاب الأمين العام قبل وبعد صدور القرار الخاص بوقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلى واللبنانى على النحو التالى:

**(أ) قبل صدور القرار ١٧٠١**

رحب الأمين العام للأمم المتحدة ترحيبًا حارًا بمشروع القرار الذى اعتمده مجلس الأمن، وأضاف أنه يشعر بارتياح شديد لأنه ينص على الوقف التام والفورى للأعمال القتالية، ومن الأهمية الحيوية المطلقة أن يتوقف القتال الآن، واعتبر من وجهة نظره أن مشروع القرار سيتيح الفرصة لإبرام اتفاق لوقف مستدام ودائم لإطلاق النار فى الأيام القادمة، معتبرًا أن ذلك سيكون بداية عملية لحل المشاكل السياسية الأساسية فى المنطقة بالوسائل السلمية.

إلا أنه اعتبر أن التأخير فى صدور قرار لوقف إطلاق النار من قبل مجلس الأمن؛ مسألة تضع الأمم المتحدة فى مأزق، وتشكك فى جدية فاعليتها ودورها فى حل المشكلات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، كما أن عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار فى وقت مبكر قد هز بشدة ثقة العالم بسلطته ونزاهته.

على جانب آخر، طالب أنان بالتوصل إلى وقف فورى للأعمال القتالية، من أجل السكان الأبرياء على الجانبين، الذين عانوا من آلام وخسائر فادحة لا لزوم لها، مشيرًا إلى الوضع الإنسانى المتدهور فى أثناء الحرب، فقد ذكر أن عدد الأطفال الذين فقدوا أرواحهم فى هذا الصراع يفوق عدد المقاتلين الذين لقوا حتفهم. ولقد حول القصف الإسرائيلى آلاف المساكن إلى حطام. كما دمر عشرات الجسور والطرق. وكان من نتيجة ذلك أن ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من السكان لا يمكنهم الوصول إلى الأمان، كما لا تصلهم إمدادات الإغاثة، ومثل هذا الدمار يعتبر مأساة فى أى وقت من الأوقات، ولكنه أشد قسوة الآن بالذات لأنه ألمّ بالشعب اللبنانى فى وقت كان يحرز فيه تقدمًا حقيقيًا نحو الإصلاح السياسى والانتعاش الاقتصادى[١١].

علاوة على هذا، أشار الأمين العام فى خطاب له أمام الجمعية العامة فى ١٢ يوليو ٢٠٠٦ أن الأمم المتحدة ذاتها كانت هدفًا للاحتجاج والعنف، على الرغم من الجهود الإنسانية التى تبذلها المنظمة، بما فى ذلك جهود حفظة السلام البواسل فى قوة الأمم المتحدة

المؤقتة فى لبنان (قوة اليونيفيل)، من أجل الوصول إلى السكان الذين وقعوا فى مرمى النيران، وتعين على قوة اليونيفيل أن تواجه حالة لم تكن مكلفة بها ولا مستعدة لها.

وفى هذا الصدد اعتبر الأمين العام أن القرار الذى سيعتمده المجلس ما هو إلا خطوة واحدة نحو النهج الشامل الذى تدعو إليه الحاجة، مشيراً إلى ضرورة منع اندلاع العنف وإراقة الدماء من جديد، وأن يكون المجتمع الدولى على استعداد لتقديم الدعم والمساعدة المستدامين للتعمير السياسى والاقتصادى للبنان، وكذلك لعلاج الإطار الأوسع للأزمة فى المنطقة.

ويقول الأمين العام: «ويجب، بصفة خاصة، ألا ندير ظهورنا إلى إراقة الدماء والمعاناة والصعوبات التى ما برحت تعصف بالمدنيين الفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية، ولا إلى الأخطار الناجمة عن صواريخ القسام التى ما زالت تهدد المجتمعات المحلية الإسرائيلية على حدود قطاع غزة». لا شك فى أن التقدم فى عملية السلام فى الشرق الأوسط سييسر حل الصراعات فى أماكن أخرى من المنطقة، والعكس صحيح؛ ولهذا يجب من الآن فصاعداً ألا تعالج شتى الأزمات فى المنطقة كلا على حدة أو على الصعيد الثنائى، وإنما كجزء من جهد كلى شامل، يأذن به المجلس ويطالب به لتحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها[١٢].

ويضيف، لقد أثبتت الأزمتان المتوازيتان فى لبنان وغزة مرة أخرى، على امتداد الأسابيع الماضية، أنه ليست هناك حلول عسكرية لهذا الصراع؛ فالحرب ليست استمراراً للسياسة بوسائل أخرى؛ فالحرب، على النقيض من ذلك، تمثل فشلاً ذريعاً للمهارة وسعة الخيال، وإطاحة بالسياسة السلمية من موقع السيادة الذى ينبغى أن تحظى به. إن المجلس، باتخاذه هذه الخطوة الأولى نحو إنهاء القتال فى لبنان اليوم، يؤكد تلك السيادة من جديد، كما يتوقع منه مؤسسو هذه المنظمة، وإن كان بعد تأخر.

والحلول السياسية وحدها هى التى ستكون مستدامة على الأجل الطويل. وما معاهدتا السلام بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والأردن إلا تعبيران عن الترتيبات والاتفاقات السياسية المستقرة. فعن طريق هاتين المعاهدتين حقق زعماء البلدان المعنية بشجاعة الاستقرار والسلام لشعوبهم على حدود كان يسودها العنف من قبل. ويتعين فى نهاية المطاف وضع ترتيبات مماثلة على أسس معروفة، على امتداد الحدود التى يدور حولها الصراع، والحلول الشاملة هى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى السلام الدائم[١٣].

ويذكر فى خطابه يوم ١١/ ٨/ ٢٠٠٦ بمناسبة مناقشة مشروع القرار بشأن لبنان أن الأمم المتحدة تقف فى صف الحل العادل لجميع هذه القضايا. ونحن نقف فى صف الأمن للبنان، ولإسرائيل، وللمنطقة. ونحن نساند الحل الشامل؛ ولهذا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لعلاج كل المسائل والصراعات المنفصلة رغم ترابطها فى المنطقة، سواء أكانت ظاهرة أو كامنة. ولن تؤدى التأخيرات إلا إلى فقد المزيد من الأرواح، وتبديد المزيد من الآمال، وزيادة التردى فى هيبة وسلطة المجلس والمنظمة(١٤).

ويجب أن نحول دون تعرض شعب لبنان، وشعب إسرائيل والمنطقة بأسرها إلى المزيد من إراقة الدماء، الآن وفى الأشهر والسنوات القادمة. واعتبر أن لبنان وشعبه يستحقان ما هو أفضل من ذلك. إنهما يستحقان كل الدعم من الأمم المتحدة فى جهودهما للتخلص من أغلال التدخل الخارجى والصراع الداخلى. ويتطلب عمل هذا فى آن واحد تحقيق توافق الآراء الوطنى بين اللبنانيين، والتعاون البناء على أساس حسن النية المتبادل والحوار المستدام من جانب كل الأطراف والعوامل ذات الصلة على الصعيد القطرى، بما فى ذلك حكومتا سوريا وإيران.

اعتبر كوفى أنان أن مثابرة قوة اليونيفيل هى التى أدت إلى الحل الدبلوماسى الذى توصل إليه أعضاء مجلس الأمن، ولولا تلك المثابرة لتعين على مجلس الأمن أن يواجه احتمالا صعبا وهو انسحاب قوة اليونيفيل.

على جانب آخر تركز اهتمام كوفى أنان على تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان مشيراً إلى الاهتمام أولاً وقبل كل شىء بإعطاء القوافل الإنسانية والعاملين فى ميدان الإغاثة ضماناً حقيقيّا بالمرور الآمن والوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. وما أن يتوقف القتال، سيبدأ التحدى الصعب الذى يتمثل فى مساعدة السكان على العودة إلى ديارهم بأمان وإعادة بناء حياتهم(١٥).

ومن الواضح أن موقف الأمين العام للأمم المتحدة منذ بداية العدوان الإسرائيلى كان قاصراً على شجب العدوان، والدعوة إلى تقديم المساعدات الإنسانية إلى لبنان، وحث الأطراف المختلفة على التوصل إلى الحلول السلمية حتى يمكن وقف إطلاق النار. كما أشار الأمين العام للأمم المتحدة أن حل الأزمة لا بد أن يكون فى إطار مجلس الأمن باعتبار أن له اليد الطولى فى قصر أمد الحرب وإنهائها بشكل يريح طرفى النزاع. وفى هذا تسليم

بدور مجلس الأمن بحل المشكلة، وأن الجمعية العامة لا يمكنها سوى تقديم المساعدات والإغاثات للطرف المتضرر.

**(ب) بعد صدور القرار ١٧٠١**

رأى كوفى أنان أن القرار ١٧٠١ يأتى فى الوقت اللازم، ويمثل خطوة حيوية الأهمية إلى الأمام. مؤكدًا على أهمية وحدة لبنان وشعبه، والعمل على تقديم كافة الوسائل اللازمة لمساعدة الشعب اللبنانى. ويضيف أن القرار ١٧٠١ فى صميمه يحرص بحق على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقًا لقرارات المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦). ويجب أن يقدم المجتمع الدولى إلى حكومة لبنان كل دعم ممكن حتى يتسنى لها ممارسة هذه السيادة. ويجب أن يكون بوسع الحكومة، من خلال قواتها المسلحة النظامية وقوات الشرطة الخاصة بها، أن تبسط سلطتها على كل أنحاء البلد وعلى كل حدودها، وبخاصة لمنع تدفقات الأسلحة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. ولن تكون هناك فرصة للاستقرار الدائم إلا إذا كانت هناك سلطة واحدة ومدفع واحد. ويجب أن تكون الدولة اللبنانية، مثلها مثل سائر الدول ذات السيادة، الجهة الوحيدة التى يمكنها أن تستخدم القوة على أراضيها. وهذا يعنى، بطبيعة الحال، حدوث انسحاب كامل وسريع لإسرائيل من الأراضى اللبنانية. ولدينا الآن سيناريو واضح لتحقيق ذلك.

جاء موقف الأمين العام أيضًا مباركًا لقرار مجلس الأمن معتبرًا أنه يمثل تطورًا هامًا. خاصة نشر قوات اليونيفيل فى جنوب لبنان وزيادة عددها إلى ١٥ ألف جندى، ولكن إذا كان الجيش مستعدًا وراغبًا فى أداء هذه المهمة، فإن الحكومة ذاتها اعترفت بأنها بحاجة إلى المساعدة. وهذا يجعل من قرار المجلس بتعزيز ولاية قوة اليونيفيل وزيادة عدد أفرادها عنصرًا حيوى الأهمية فى هذه الصفقة.

ويرى أن قوة اليونيفيل تواجه مهمة جديدة، ربما تكون أكثر صعوبة وخطورة عن مهمتها السابقة، إذ يجب أن تكون قوة اليونيفيل قوية وفعالة لضمان الحيلولة دون حدوث أى فراغ بين انسحاب إسرائيل ونشر القوات اللبنانية. ومن الجلى أنها ستحتاج، إذا أريد منها الاضطلاع بهذه الولاية الجديدة، إلى زيادة قواتها بأقصى قدر من السرعة وتزويدها بقدرات عسكرية متطورة. ولا يمكن أن يتوانى المجلس فى ذلك، ولو دقيقة واحدة[١٦].

وهكذا اقتصر دور الأمين العام على حث أعضاء المجلس على التشاور معا عن كثب، وحثهم فى الوقت نفسه على التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، الحالية والمحتملة، بغية توفير القوات الإضافية اللازمة بأسرع ما يمكن، قبل أن تفلت الحالة على أرض الواقع من زمام السيطرة. وحث المجلس على التأكد من أن قوة اليونيفيل تتوفر لها المعدات اللازمة.

ولقد دعا كوفى أنان جميع المانحين المحتملين الاستجابة بسرعة لطلبات الحكومة اللبنانية من المساعدة المالية فى كفاحها، لإعادة بناء بلدها الذى أصابه الدمار. وهو ما يتطلب ضرورة توافر ضمانات قوية بأن السلام فى هذه المرة سيكون دائمًا. والواقع أن هذه الضمانات شديدة الأهمية. ويجب ألا تقوم هذه الضمانات على وقف الأعمال القتالية أو نشر قوة سلام موسعة فحسب، وإنما أيضًا على حل المشاكل السياسية الأساسية، بما فى ذلك إطلاق سراح السجناء، بدءًا بالرهائن، وحل مسألة مزارع شبعا وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)[١٧].

كذلك دعا الأمين العام فى صدد القرار ١٧٠١ إلى الاتصال بجميع العناصر الفاعلة الرئيسة الدولية والأطراف المعنية، لتقديم مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف والقرارين ١٥٥٩، و١٦٨٠، بما فى ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، لا سيما فى مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما فى ذلك معالجة مسألة منطقة مزارع شبعا، وعرض تلك المقترحات على مجلس الأمن فى غضون ثلاثين يومًا. علاوة على هذا طلب واضعو القرار من الأمين العام سرعة تنفيذ التدابير التى تكفل لقوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان القدرة على القيام بالمهام المنصوص عليها فى القرار ١٧٠١، ودعوة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة إلى النظر فى تقديم إسهامات مناسبة إلى قوة الأمم المتحدة فى لبنان، والاستجابة على نحو إيجابى لما تطلبه القوة من مساعدة[١٨]. من ناحية أخرى يجب أن نتذكر أن قرارات مجلس الأمن مرتبطة بآليات تنفيذها، ولو نظرنا إلى البند العاشر من القرار لوجدنا أنه يمنح الأمين العام للأمم المتحدة الكثير من الصلاحيات لاتخاذ الترتيبات الضرورية لوضع آليات مرتبطة أيضًا بتحقيق ضمانات أمنية للبنان وللمقاومة بأن لا تقدم إسرائيل على الاعتداء عليها. وفى نفس الوقت سيكون موضوع سلاح حزب الله شأنًا داخليًا لبنانيًا، لأن مشاركة قوات الجيش اللبنانى والقوات التابعة للأمم المتحدة سيكون فى الجانب الأهم من مهمتها الحيلولة دون وجود أعمال عسكرية عدائية، وحزب الله ملتزم منذ الهدنة التى تم التوصل إليها فى عام ١٩٩٦ بعدم مهاجمة المدنيين.

## ثانيًا: موقف مجلس الأمن

أظهرت الحرب الإسرائيلية على لبنان مدى ضعف المجتمع الدولى أمام الاجتياح الإسرائيلى الواضح، وكذلك فشل المنظمة الدولية فى حل القضية، ومن ثم كان إصدار مجلس الأمن ستة وعشرين قرارًا دوليًا خاصًا بالحالة اللبنانية على مدار ثمانية وعشرين عامًا، ابتداءً بالقرار ٤٢٥ الصادر بتاريخ ١٩ ـ ٣ ـ ١٩٧٨ وانتهاءً بالقرار ١٧٠١ الصادر بتاريخ ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦، تلك القرارات أثبتت إلى حد كبير التحيز الواضح من قبل المنظمة الدولية لإسرائيل وسعى مجلس الأمن للقضاء على القضية اللبنانية بشتى الطرق، وأظهر القرار الأخير بالذات حجم الاستقطاب الفرنسى ـ الأمريكى، فيما يخص معالجة الأزمة اللبنانية ـ الإسرائيلية دون تفعيل لدور الأمم المتحدة، وكان هذا واضحًا من صيغة القرار ١٧٠١ الذى كان مبينًا لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، وضعف دوره فى حل هذا النزاع، وفى هذه الحالة ستركز الباحثة على القرار ١٧٠١؛ لأنه القرار الذى أوقف العمليات العدائية بين الجيش الإسرائيلى وحزب الله، إلا أن هذا القرار أثار الجدل والاختلاف حول حزب الله والقوات الدولية الموجودة فى الأمم المتحدة، فما هى طبيعة هذا القرار؟[١٩].

لم يكن قرار مجلس الأمن (١٧٠١) متوازنًا بالقدر المطلوب واللازم لنزع فتيل الأزمة اللبنانية، وقد جاء هذا القرار مليئًا بالألغام الموقوتة التى يمكن أن تنفجر فى أية لحظة، وربما السبب فى انحياز القرار وعدم توازنه يكمن فى تحول مجلس الأمن إلى مؤسسة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية التى تريد تشكيل العالم حسب مصالحها ومزاج قادتها الذين يفتقرون إلى الموضوعية.

ويبدو أن القرار ١٧٠١ صدر فى الأساس من أجل تعويض عجز القرارين ١٥٥٩ الصادر فى ٢٠٠٤، و١٦٨٠ الصادر فى ١٥ يونيو ٢٠٠٦ عن تجريد حزب الله من سلاحه، حيث طالب الثانى بتنفيذ القرار ١٥٥٩ الخاص بنزع سلاح الميليشيات بما فيها سلاح حزب الله، فى حين لم ينص القرار ١٧٠١ صراحة على نزع سلاح حزب الله. وفيما يلى نحاول رصد أهم ما يتضمنه هذا القرار من عناصر.

### ١ ـ اعتراف دولى بحزب الله

من المثير للانتباه أنه لأول مرة يشكل هذا القرار اعترافًا رسميًا ودوليًا بحزب الله كتنظيم رسمى ذى قاعدة عسكرية، وتبرز هنا بعض الملامح المميزة لهذا القرار ومنها:

- إنه حمل دعوة إلى وقف العمليات العدائية وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب اللبنانى وتعزيز القوات الدولية «اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى بنحو ١٥ ألف جندى، واستمرار عمل هذه القوات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وإسقاط العمل بموجب الفصل السابع الذى يدعو إلى استخدام القوة المسلحة فى تنفيذ القرار[٢٠].

- سعى القرار ١٧٠١ إلى ترحيل القضايا الجوهرية، مثل الإفراج عن الأسرى اللبنانيين، والانسحاب من مزارع شبعا، وكفر شوبا إلى مرحلة ما بعد وقف العمليات الحربية، واكتفى القرار بالنص على مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة (كوفى أنان) فى ذلك الوقت أن يقوم بالتنسيق مع الأطراف الدولية والأطراف المعنية حول تقديم «اقتراحات» لتطبيق البنود المرتبطة باتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، و١٦٨٠ لعام ٢٠٠٦، بما فى ذلك نزع سلاح حزب الله، وترسيم الحدود الدولية بين لبنان وسوريا، خصوصًا الحدود المتنازع عليها غير الواضحة ومنها مزارع شبعا، وهذا تعمد مقصود يصب فى صالح إسرائيل، وليس فى صالح الحل الدائم والعادل للقضية[٢١].

- عدم تبنى القرار «المطلب اللبنانى» بشأن خطة النقاط السبع بأن تنسحب إسرائيل من مزارع شبعا، ووضعها تحت الوصاية الدولية للأمم المتحدة، إلى حين ترسيم الحدود السورية - اللبنانية.

- عدم النص فى القرار على تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله، بل اكتفى بالنص على الإفراج الفورى غير المشروط عن الجنديين الإسرائيليين، واستخدام عبارة لا تحمل أى معنى للإفراج عن الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية وهى « تسوية أوضاعهم».

- تضمن القرار صيغًا عامة، ليس إلا دعوة للطرفين لوقف القتال وليس وقفًا دائمًا لإطلاق النار، أى أنه مجرد هدنة « قابلة للانفجار فى أية لحظة، أو فرصة إضافية لالتقاط الأنفاس لجولة أخرى».

- لم يحدد القرار ١٧٠١ موعدًا محددًا للانسحاب الإسرائيلى من الجنوب اللبنانى، كما لم يعين وقتًا محددًا لعملية انتشار القوات الدولية، التى لم تتشكل حتى وقت كتابة هذه الورقة بحدها الأقصى، وهو ١٥ ألف جندى. وفى هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكى بوش فى مؤتمر صحفى بالبيت الأبيض فى ٢١ - ٨ - ٢٠٠٦ «إن هناك حاجة

ملحة لنشر القوة الدولية فى لبنان، وإن قراراً جديداً لمجلس الأمن سيصدر ليحدد مهمة القوات الدولية وإطار عملها فى لبنان» الأمر الذى يظهر سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، ومن ثم تعطيل لبعض الآليات التى يستخدمها المجلس، حيث إنها تتوقف على الإرادة الأمريكية[٢٢].

**٢ ـ إسرائيل وحقها فى العدوان**

على الرغم من الترحيب الذى أبدته الحكومة الإسرائيلية لصدور هذا القرار، إلا أنها لم تتوقف عن مواصلة انتهاكها للقرار ومواصلة حصارها البرى والبحرى للبنان وانتهاك مجاله الجوى. ويؤكد ذلك ما أعلنه إيهود أولمرت «إن إسرائيل لم تكف عن ملاحقة حزب الله رغم وقف إطلاق النار، وهؤلاء لم يفلتوا. سنلاحقهم فى كل مكان وزمان، فهذا واجبنا الأخلاقى وليست لدينا النية للاعتذار، وطلب إذن من أحد، إن إسرائيل لن تغض الطرف عن أى خرق، ونحتفظ لأنفسنا بحق الرد بكل قوة حسب ما نراه مناسباً»[٢٣].

وجاءت الفقرة «٢» من القرار لتطالب حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان، عند توقف الأعمال القتالية، بنشر قواتهما فى الجنوب اللبنانى، مع سحب إسرائيل جميع قواتها من جنوب لبنان بشكل مواز لهذا الانتشار.

كما أكدت الفقرة «٣» على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضى اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ والقرار ١٦٨٠، مع ممارسة كامل سيادتها حتى لا تكون هناك أية أسلحة دون موافقة حكومة لبنان، ولا سلطة غير سلطة حكومة لبنان[٢٤].

ومن اللافت للنظر أن الفقرات من ١ ـ ٧ من القرار والتى تتضمن وقف العمليات العدائية، ونشر الجيش اللبنانى والقوات الدولية فى الجنوب اللبنانى مع الانسحاب الاسرائيلى المتزامن مع هذا الانتشار، تمثل المرحلة الأولى من القرار. أما المرحلة الثانية من هذا القرار فتبدأ من الفقرة ٨ والتى تنص على:

ـ الاحترام التام للخط الأزرق من جانب الطرفين.

ـ اتخاذ ترتيبات أمنية لمنع استئناف الأعمال القتالية، بما فى ذلك جعل منطقة الخط الأزرق ونهر الليطانى خالية من أفراد مسلحين أو معدات عسكرية، بخلاف حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما انتهت به الفقرة ١١.

ـ منع وجود قوات أجنبية فى لبنان من دون موافقة حكومته.

ـ منع مبيعات أو إمدادات الأسلحة والمعدات ذات الصلة بلبنان بخلاف ما تأذن به حكومته.

ـ تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية فى لبنان الموجودة بحوزة إسرائيل.

### ٣ـ صياغة القرار ١٧٠١ اختبار لضعف دور مجلس الأمن

من الواضح أن الصياغة التى جاء بها القرار ١٧٠١ يكتنفها الغموض والالتباس، وهو ما يوضح دور الولايات المتحدة البارز فى إخراجه على هذا النحو، وضعف دور مجلس الأمن فى إعمال الأحكام الخاصة بالفقرة السابعة من الميثاق، والخاصة باستعمال القوة فى الحالات التى تهدد السلم والأمن الدوليين، وإنما اقتصر دور المجلس على الإدانة، وظهر ذلك جليّا فى التلاعب بصياغة القرار، ويمكن أن نلاحظ ذلك التلاعب فيما يلى[٢٥]:

ـ عبارة «بناء على طلبها» يمكن ترجمة هذه العبارة وكأن الأمر كله بيد الحكومة اللبنانية، فلا محاسبة، أو مراقبة من جانب الأسرة الدولية. غير أن هذا التعبير الهدف منه احترام سيادة الحكومة اللبنانية كوسيلة لدعم هذه السيادة، ولا يعنى أن الحكومة اللبنانية حرة فى عدم تنفيذ بنود القرار، ولن يحاسبها أحد.

ـ المادة «١١» من القرار ١٧٠١ تستخدم لفظ «يقرر» عند الحظر العسكرى وهى من الألفاظ المستخدمة بصفة عامة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الرغم من إسقاط هذا الفصل ـ الذى يجيز استخدام القوة لتنفيذ أى قرار ـ وهذا تشدد مقصود فى الصياغة.

ـ جاءت الفقرة «١» من القرار تنص على «أن تتخذ جميع الدول ما يلزم من تدابير لمنع القيام، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التى ترفع علمها، بما يلى:

(أ) بيع أو تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأسلحة، وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع بما فى ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار سواء كان منشؤها من أراضيها أو من غيرها[٢٦].

(ب) تزويد أى كيان أو فرد فى لبنان بأى تدريب أو مساعدة تقنية تتصل بتوفير أو تصنيع أو صيانة واستخدام المواد المدرجة فى الفقرة الفرعية (أ) أعلاه فيما عدا أن تدابير هذا المنع لا تنطبق على الأسلحة وما يتصل بها من العتاد والتدريب والمساعدة، مما تأذن به حكومة لبنان، أو قوة الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان وفق ما أذنت به الفقرة «١١»[٢٧].

ويلاحظ أن هذه الفقرة يبدو أنها موضوعة بهذه الصياغة لإغلاق جميع المنافذ أمام حزب الله للحصول على أية أسلحة أو معدات عسكرية من أى مصدر حتى لا يمكن استرداد أراضيه، ومحاولة لإضعاف قوته، وتجريده من سلاحه.

## ثالثا: الدور الأمريكى فى صياغة القرار

بالنظر إلى القرار ١٧٠١ والصياغة التى جاء بها على هذا النحو، يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدور البارز والأكبر فى صدور القرار على هذا النحو، وذلك بغرض إضعاف الأمم المتحدة، وبيان مدى سيطرتها على مجلس الأمن، فقد ظهر القرار على أنه انتصار سياسى لإسرائيل تعويضًا لخسارتها العسكرية أمام حزب الله. إن ظلمه بارز للعيان؛ حيث يمتنع عن إدانة عدوان إسرائيل الإجرامى، و لا يذكر سوى «هجوم حزب الله على إسرائيل» و«الأعمال الحربية بلبنان وإسرائيل» (كذا). ويعبر عن نفاق مكشوف حين يطالب إسرائيل بوقف «عملياتها العسكرية الهجومية»، دون حتى أن يوجب الرفع الفورى للحصار الذى تفرضه على لبنان ـ كما لو أن الحصار ليس عملية عسكرية هجومية.

ومن أجل إدراك ما هو على المحك، ينبغى تلخيص الأهداف المدعومة أمريكيًا التى كانت إسرائيل تسعى لتحقيقها فى هجومها على لبنان: فقد كان الهدف المركزى للهجمة الإسرائيلية، بالطبع، تدمير حزب الله. لقد حاولت إسرائيل تحقيق هذا الهدف عبر ثلاث وسائل رئيسة:

**الوسيلة الأولى**: تمثلت فى توجيه ضربة قاضية لحزب الله من خلال حملة قصف تستغل «التفوق الكامل واللامتساوى» الذى تحوز عليه إسرائيل فى قوة النيران. وقد استهدفت الحملة قطع طرق إمدادات حزب الله وتدمير الكثير من بنيته التحتية العسكرية (مخازن الصواريخ، منصّات إطلاق الصواريخ... إلخ)، والقضاء على عدد كبير من مقاتليه وقطع رأسه باغتيال حسن نصر الله وغيره من قادة الحزب الرئيسين.

**والوسيلة الثانية**: هدفت إلى تأليب القاعدة الشعبية الكبيرة لحزب الله فى أوساط الشيعة اللبنانيين ضد الحزب، وذلك عن طريق قيام إسرائيل بإلقاء مسئولية مأساتهم عليه عبر حملة حرب نفسية مكثفة. هذا الأمر كان يتطلّب بالطبع أن تُلحق إسرائيل كارثة ضخمة بالشيعة اللبنانيين عبر حملة قصف واسعة النطاق تؤدى إلى تدمير القرى وقتل وجرح آلاف المدنيين. لم تكن تلك هى المرة الأولى التى تلجأ فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى خطة من هذا النوع، تشكّل جريمة حرب نموذجية. فعندما كانت منظمة التحرير الفلسطينية ناشطة فى جنوب لبنان، فيما جرت تسميته «فتح لاند» قبل الغزو الإسرائيلى الأول فى عام ١٩٧٨، كانت إسرائيل تلقى بوابل من القنابل على المنطقة المأهولة المحيطة بكل مكان يطلق منه صاروخ واحد على الأراضى الإسرائيلية، بالرغم من أن الصواريخ كانت تُطلق من أراض قاحلة. وقد نجحت تلك الخطة آنذاك؛ إذ تملكت مجموعات كبيرة من سكان جنوب لبنان مشاعر النفور والاستياء تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ساهم آنذاك استمرار نفوذ القيادات الرجعية التقليدية وكذلك سلوك الفدائيين الفلسطينيين السيئ للغاية فى التبرؤ منهم واعتبارهم أغرابًا. أما الآن، ونظرًا لموقع حزب الله الأفضل بما لا يقاس فى وسط الشيعة اللبنانيين، فقد خيّل لإسرائيل أن بمقدورها تحقيق ما سبق أن نجحت فى ممارسته مع منظمة التحرير بمجرّد زيادة وحشية العقاب الجماعى و توسيع نطاقه[٢٨].

**أما الوسيلة الثالثة**: فقضت بتعطيل كلى وخطير لحياة اللبنانيين أجمعين وأخذهم رهائن بواسطة حصار جوى وبحرى وبرى، وصولاً إلى تأليبهم ضد حزب الله، خصوصًا المجموعات غير الشيعية، وبالتالى إيجاد مناخ سياسى يؤهل الجيش اللبنانى للتحرك عسكريًا فى مواجهة المنظمة الشيعية. لهذا السبب، أعلن المسئولون الإسرائيليون، فى بداية العدوان على لبنان، أنهم لا يريدون انتشار أى قوة غير الجيش اللبنانى فى الجنوب، ورفضوا بصفة خاصة نشر قوة دولية.

كان هذا المشروع فى الواقع هو الهدف الذى وضعته واشنطن وباريس منذ عملتا معًا على إصدار قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ فى أيلول ٢٠٠٤، هذا القرار الذى طالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، وتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، والمقصود حزب الله والمنظمات الفلسطينية فى مخيمات اللاجئين.

لقد اعتقدت واشنطن أنه بمجرّد انسحاب القوات السورية من لبنان، سيكون الجيش اللبنانى، الذى تم تجهيزه وتدريبه من قبل البنتاغون خصوصًا، قادرًا على تفكيك حزب الله ونزع سلاحه. وقد انسحب الجيش السورى بالفعل من لبنان فى نيسان ٢٠٠٥، لكن ليس بسبب ضغوط واشنطن وباريس، بل بسبب الاضطراب السياسى فى لبنان والتعبئة الجماهيرية التى ولّدها اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى الأسبق رفيق الحريرى فى شباط ٢٠٠٥.

غير أن توازن القوى فى البلد، فى ضوء التظاهرات الجماهيرية والتظاهرات المضادة، لم يسمح للقوى المتحالفة مع الولايات المتحدة بأن تفرض تسوية مسألة حزب الله بالقوّة. وقد اضطر هؤلاء الحلفاء أيضًا إلى خوض الانتخابات البرلمانية فى آيار ٢٠٠٥ فى إطار ائتلاف موسع مع حزب الله، ومن ثم إلى حكم البلد عبر حكومة ائتلافية تضم وزيرين من حزب الله. هذه النتيجة المحبطة دفعت واشنطن إلى منح إسرائيل الضوء الأخضر لبدء تدخلها العسكرى فى لبنان. ولم تكن تل أبيب بحاجة إلاّ للذريعة المناسبة لبدء عملياتها، وهذا ما وفرته عملية حزب الله على الحدود فى ١٢ تموز[٢٩]. قياسًا بالهدف المركزى والوسائل الثلاث السابقة، يبدو جليًا جدًا أن الهجوم الإسرائيلى كان فاشلاً بالكامل.

وأثناء الهجوم الإسرائيلى على لبنان، سارعت باريس إلى الدفاع عن هذا الموقف، وتبعتها واشنطن لكن فقط بعد إعطاء العدوان الإسرائيلى مزيدًا من الوقت من أجل محاولة تحقيق إنجاز عسكرى يحفظ ماء الوجه. وقد وُزع مشروع القرار الأول الذى أعدّته العاصمتان الفرنسية والأمريكية فى أروقة الأمم المتحدة فى ٥ آب، وتضمن محاولة سافرة لاعتماد الطرق الدبلوماسية من أجل تحقيق ما عجزت إسرائيل عن تحقيقه عسكريًا. وبالرغم من إعلان مشروع القرار عن «دعمه القوى» لسيادة لبنان، فإنه طالب بفتح المطارات والمرافئ اللبنانية «لأغراض مدنية بحتة يمكن التحقق منها»، على أن يُفرض «حظر دولى على بيع أو توفير الأسلحة والعتاد العسكرى للبنان باستثناء ما تسمح به حكومته»، أو بعبارة أخرى: فرض حصار على حزب الله.

لقد أعاد مشروع القرار الأمريكى ـ الفرنسى التأكيد على القرار الدولى ١٥٥٩، ودعا إلى إصدار قرار إضافى يتيح «بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، نشر قوة دولية بتفويض من المنظمة الدولية تساند القوات المسلحة والحكومة اللبنانية فى توفير بيئة آمنة وتساهم فى تنفيذ وقف النار الدائم، وإيجاد حل طويل الأمد». هذه الصيغة غامضة جدًا

لدرجة أن معناها الوحيد الممكن بالفعل هو نشر قوة دولية يحق لها شنّ العمليات العسكرية (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) من أجل تنفيذ القرار ١٥٥٩ بالقوة، بالتعاون مع الجيش اللبنانى. علاوة على ذلك، لا شيء فى مشروع القرار يفرض على هذه القوّة البقاء جنوبى نهر الليطانى، وهى المنطقة التى يقضى مشروع القرار بأن تكون خالية من سلاح حزب الله، وقد طالبت بها إسرائيل بعدما فشلت فى التخلص من حزب الله فى باقى أرجاء لبنان. وذلك يعنى أن القوة التابعة للأمم المتحدة كان بالإمكان أن تُدعى للعمل ضد حزب الله فى سائر أنحاء لبنان[٣٠].

بيد أن الإنجازات الإسرائيلية على الأرض لم تكن كافية لتمرير مشروع القرار هذا، ولذلك لم يلق قبولاً. فقد عارضه حزب الله بقوة، وأوضح أنه لن يقبل بأى قوة دولية غير قوات اليونيفيل المنتشرة على الحدود اللبنانية مع إسرائيل (الخط الأزرق) منذ عام ١٩٧٨؛ وقد أبلغت الحكومة اللبنانية معارضة حزب الله إلى المعنيين وطالبت بإجراء تعديلات على مشروع القرار، بدعم من الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة. ولم يبق لدى واشنطن أى خيار سوى مراجعة المشروع الذى ما كان مجلس الأمن ليقرّه بأية حال. وعلاوة على ذلك، فإن حليف واشنطن الرئيس الفرنسى جاك شيراك أعلن قبل انتهاء القتال أن نشر القوات الدولية مستحيل من دون الاتفاق المسبق مع حزب الله[٣١].

لذلك، أعيدت مراجعة المسودة والتفاوض حولها، فى حين طالبت واشنطن إسرائيل بالتلويح بتنفيذ عملية برية كبرى والمباشرة فعليًا بهذه العملية كورقة ضغط تسمح لواشنطن بالتوصل إلى أفضل اتفاق ممكن من وجهة نظرها. ومن أجل تسهيل الاتفاق على صيغة تؤدى إلى وقف النار الذى أصبح أمرًا ملحًا لأسباب إنسانية، وافق حزب الله على انتشار ١٥ ألف جندى لبنانى جنوبى نهر الليطانى وتليين موقفه العام. وبذلك أصبح بالإمكان الدفع بالقرار ١٧٠١ قدمًا داخل مجلس الأمن فى ١١ آب.

أما التنازل الأساسى الذى قدمته واشنطن وباريس، فكان التخلى عن مشروعهما القاضى بتشكيل قوة جديدة متعددة الجنسيات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فبدلاً من ذلك، سمح القرار «بزيادة تعداد قوات اليونيفيل إلى حد أقصى قدره ١٥٠٠٠ جندى»، بما يعنيه ذلك من تجديد للقوة الدولية الحالية ومضاعفتها. غير أن الخدعة الرئيسة التى تضمّنها القرار تكمن فى إعادة تعريف مهمة هذه القوة بما يخوّلها «مساعدة الجيش اللبنانى على اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنشاء منطقة بين الخط

الأزرق ونهر الليطانى خالية من أى أفراد مسلحين أو معدّات أو أسلحة بخلاف ما يخص حكومة لبنان واليونيفيل». فاليونيفيل تستطيع الآن «اتخاذ جميع ما يلزم من إجراءات فى مناطق نشر قواتها، وكما ترتئى فى حدود قدراتها، لضمان ألاّ تُستخدم منطقة عملياتها للقيام بأنشطة معادية من أى نوع»[٣٢].

والحال أنه إذا ما تم دمج الصيغتين السابقتين فإنهما تشكلان نصّا قريبًا جدّا من تفويض بموجب الفصل السابع، أو على الأقل يمكن تفسيرهما على هذا النحو. بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار ١٧٠١ وسّع نطاق مهمات اليونيفيل إلى خارج مناطق انتشارها كى تتمكن من «مساعدة حكومة لبنان بناء على طلبها» فى جهودها لـ«تأمين حدوده (لبنان) وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان من دون موافقتها (الحكومة)» وبالطبع ليس المقصود من هذه العبارة حدود لبنان مع إسرائيل بل حدوده مع سوريا التى تمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب[٣٣].

**ـ بالنسبة لقوة الفصل**

إن القرار ١٧٠١ غنى بصيغ ملتبسة عن قصد، على نحو يتيح التأويل طبق مهمة حربية محكومة فعلاً بالفصل السابع من الميثاق، الذى كانت واشنطن وباريس تشيران إليه مباشرة فى مشروع قرارهما الموزع فى ٥ أغسطس، والذى لقى رفض حزب الله وحكومة لبنان. وإزاء تلك الاعتراضات تخلت واشنطن عن فكرة قوة دولية جديدة بلبنان، مكتفية باليونيفيل القائمة أصلاً بلبنان. غير أن التفويض المسند لقوات اليونيفيل مشوه للغاية، لا فى الاتجاه المشار إليه آنفا وحسب، بل حتى بشأن منطقة عملها، لأنه سُمح لقوات اليونيفيل ٢ بالانتشار على الحدود بين لبنان وسورية وبمراقبة منافذ لبنان جوّا وبحراً[٣٤].

وبالنظر إلى طبيعة القرار يمكن أن نلاحظ ما يلى:

١ ـ أن القرار لم يعكس «خطة النقاط السبع» التى قدمتها الحكومة اللبنانية إلى مجلس الأمن، وهو يكشف الاستخفاف المتعمد بهذه الخطة العربية من جانب الولايات المتحدة المسيطرة على مجلس الأمن والموجهة لقراراته.

٢ ـ أن القرار حمل حزب الله وحده مسئولية الحرب، وتدمير البنية التحتية للبنان، وتجاهل إدانة إسرائيل فى هذا الصدد.

٣ ـ تحدث القرار عن إطلاق غير مشروط لسراح الجنديين الإسرائيليين، ولم يربط بينهما وبين الأسرى اللبنانيين فى السجون الإسرائيلية، للإيحاء بأن إسرائيل حصلت سياسيًا على ما لم تحصل عليه عسكريًا لتحسين صورتها أمام العالم.

٤ ـ تحدث القرار عن وقف العمليات العسكرية وليس عن وقف إطلاق النار، والفارق بينهما واضح، إذ أن الأولى تمثل شكلاً من أشكال الهدنة التى تعطى إسرائيل الفرصة لمواصلة عدوانها بحجة الدفاع عن النفس.

٥ ـ تحدث القرار عن نشر الجيش اللبنانى وقوات الأمم المتحدة « اليونيفيل» العاملة فى الجنوب اللبنانى، مع انسحاب القوات الإسرائيلية بشكل مواز لهذا الانتشار، ولم يتحدث عن انسحاب فورى دون قيد أو شرط، وهو ما يعنى أن القرار صدر لمكافأة المعتدى والمحتل الإسرائيلى، وإعطائه فرصة إضافية للعدوان على لبنان، وتثبيت احتلاله، ومواصلة انتهاكه لهذا القرار إلى حين تمام الانتشار.

٦ ـ أن المنطقة الأمنية العازلة التى أشارت إليها الفقرات ٢، ٣، ٨ من القرار ١٧٠١ بين الخط الأزرق ونهر الليطانى، استهدفت استبعاد المقاومة منها، لحماية شمال إسرائيل.

٧ ـ يرمى هذا القرار إلى تجريد حزب الله من كل أسلحة المقاومة، إذ أن الكثير من فقراته الـ ١٩ تدور حول هذا الهدف، الذى لم ينص عليه صراحة فى هذا القرار[٣٥].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا القرار إعطاء إسرائيل ما لم تستطع تحقيقه فى ساحة المعركة، فقد وضعت إسرائيل أمامها أهدافا متدرجة بداية من الادعاء بأن هدفها الأساسى هو تحرير الجنديين الأسيرين لدى حزب الله، وصولاً إلى الادعاء بأنها تريد تفكيك حزب الله وضرب بنيته التحتية ونزع أسلحته، ولعل إسرائيل تأثرت بالعقلية العربية فى المنطقة، تلك العقلية التى تضع نصب عينيها أهدافًا متضاربة[٣٦].

حيث تطمح إسرائيل كذلك مثلاً إلى وضع لبنان تحت وصاية الأمم المتحدة أى احتلال لبنان بقوات دولية ترفع راية الأمم المتحدة وتحقق أهداف إسرائيل فى أن يصبح جيش لبنان كله مثل جيش جنوب لبنان الذى كان يقوده أنطوان لحد بعد موت مؤسسه الأول سعد حداد.

لقد تحدث قرار مجلس الأمن عن ضرورة الإفراج غير المشروط عن الجنديين، ولم يتحدث باللهجة نفسها عن الأسرى اللبنانيين، بل قال إنه «يشجع الجهود الهادفة إلى تسوية مسألة السجناء اللبنانيين المعتقلين فى إسرائيل» أى أن القرار يعتبر الأسرى اللبنانيين سجناء أو مجرمين وليسوا أسرى حرب يجب الإفراج عنهم بمجرد أن تضع الحرب أوزارها حيث تتم عمليات تبادل الأسرى كما جرت العادة فى كل الحروب[٣٧]. وقد طالب القرار بأن تفرض الحكومة اللبنانية سيطرتها على الأراضى اللبنانية فى الوقت الذى يضع فيه قيوداً على تزويد لبنان بالأسلحة التى تمكن الجيش اللبنانى من الدفاع عن الوطن أمام أى غزو خارجى، أى أن القرار يريد جعل لبنان منطقة مستباحة يمكن الدخول إليها بالقوة والخروج أو عدم الخروج منها حسب مزاج المعتدى، وهم يطالبون الحكومة اللبنانية بنزع سلاح حزب الله، والسؤال المنطقى هنا: إذا كان ثلاثون ألفًا من جنود (الجيش الذى لا يقهر) لم يستطيعوا بعد ثلاثة وثلاثين يومًا من القتال الشرس والضارى نزع سلاح حزب الله، أو تحقيق أى من الأهداف التى حددتها حكومة إسرائيل، هل يستطيع الجيش اللبنانى بعتاده المتواضع أن يحقق لهم ما عجزوا عن تحقيقه؟ أم أنهم يريدون إشعال نيران فتنة داخلية فى لبنان تعيد إلى الأذهان مآسى الحرب الأهلية السابقة، تمامًا كما حاولوا فى فلسطين أن يضغطوا على قيادة السلطة كى تقوم بنزع سلاح حركة حماس بهدف إشعال فتيل حرب أهلية توقع بين فصائل المقاومة حتى تدمر بعضها[٣٨].

فى حقيقة الأمر، لا توجد قوة تستطيع نزع سلاح حزب الله أو حتى مجرد المطالبة بنزعه ما لم يتم تحرير كافة الأراضى اللبنانية والأسرى اللبنانيين والعرب الذين تم أسرهم من الأراضى اللبنانية، وما لم يكن للبنان جيش قوى يمكنه حماية أرض لبنان وكرامة المواطن اللبنانى، لقد قالها السيد حسن نصر الله بوضوح: «لن تتوقف المقاومة ما دام هناك جندى محتل فوق أرض لبنان وما دامت مزارع شبعا تحت الاحتلال وما لم يتم الإفراج عن الأسرى، على الأمم المتحدة أن تضع الأمور فى نصابها وأن تتخذ قرارات متوازنة وغير منحازة حتى يعم السلام المنطقة[٣٩]، وأن تستخدم البند السابع إن كانت جادة فى إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المهملة فى الأدراج منذ عام ١٩٤٨ قبل مطالبة الضحية بتنفيذها».

كما ينص القرار على اتخاذ خطوات فورية لتوسيع الدعم المالى والإنسانى إلى الشعب اللبنانى، بدلا من تقديم أولمرت وعمير بيريتس إلى محكمة جرائم الحرب الدولية كما

فعلت أمريكا مع ميلوسوفتش الذى لا تقاس جرائمه بما حدث فى لبنان، وبدلاً من إلزام إسرائيل بدفع تعويضات عما ألحقته من أضرار بالمدنيين وممتلكاتهم دون ذنب اقترفوه سوى أنهم لبنانيون لم يثوروا ضد حزب الله كما توقع المخطط الإسرائيلى، كيف يمكن تطبيق القرار وأولمرت يهدد فى خطابه أمام الكنيست بملاحقة قادة وعناصر حزب الله وبأنه سيعاقبهم وكأنهم رعايا إسرائيليون خرجوا على القانون الإسرائيلى، وكيف يمكن للوضع أن يستقر مع استمرار الحصار البرى والبحرى والجوى على لبنان؟ أى منطق هذا؟ وأى عالم هذا الذى تريده أمريكا ومجلس أمنها الدولى؟ قرار مجلس الأمن يراوح مكانه ويدور فى حلقة مفرغة تتركز فى بؤرتها هواجس نزع سلاح حزب الله من خلال التركيز على القرارات العربية والدولية التى تدعم مثل هذا التوجه دون الاهتمام بمستقبل لبنان[٤٠].

وفى الفقرة التنفيذية رقم ١٨ يشدد المجلس على الأهمية والحاجة للتوصل إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط على أساس قراراته السابقة ٢٤٢ والمؤرخ فى ٢٢ تشرين الثانى ١٩٦٧، ورقم ٣٣٨ المؤرخ فى ٢٢ تشرين الأول١٩٧٣، ولكنه يعود فيشطب هذه الفقرة حين يلحق بها الفقرة ١٩ التى يقرر فيها إبقاء المسألة قيد نظره الفعلى، لتظل المشكلة على حالها أربعين سنة أخرى[٤١].

## رابعًا: نظرة مستقبلية لدور الأمم المتحدة

إجمالاً، يتمثل جوهر ذاك القرار فى معاملة لبنان كما لو كان هو المعتدى، إنه، بهذا المعنى، محاولة لمواصلة حرب إسرائيل ضد لبنان بشكل آخر، محاولة قد تستتبع عمليات حربية فى الأمد القريب أو المتوسط. ليس المقصود رفض وجود قوات الفينول على طول الحدود بين لبنان وإسرائيل. فتلك القوات قائمة منذ ١٩٧٨ ومقبولة من القوى السياسية اللبنانية برمتها. ورغم انعدام فعاليتها الجلى فى حماية لبنان ضد تعديات إسرائيل على سيادته، وبقائها مكتوفة الأيدى أمام اجتياح إسرائيل للبنان فى العام ١٩٨٢ واحتلاله طوال ثمانى عشرة سنة، تظل تلك القوات شاهداً ثميناً على أشكال انتهاك السيادة. إنما المطلوب:

١ ـ رفض ما يمثله القرار ١٧٠١ من تحريف بالغ وخطير لمهمة قوات اليونيفيل.

٢ ـ معارضة استعمال قوات اليونيفيل ٢ وغطاء الأمم المتحدة لمواصلة الحرب من أجل أهداف إسرائيل وواشنطن وباريس المشتركة بلبنان.

إن ما يحبك هو تكرار ممارسة معبرة عن طبيعة الأزمة الحديثة باستعمال الأمم المتحدة ورقة توت للتغطية على عمليات عسكرية تشنها واشنطن وحلف شمالى الأطلسى وحلفاء آخرين، كما يحدث بأفغانستان منذ العام ٢٠٠١ [٤٢].

يقضى المنطق بأن تُؤلف قوة فصل من جنود بلدان محايدة. والحال أن واشنطن وباريس ليستا محايدتين بأى وجه فى النزاع اللبنانى. ولا يمكن اعتبار أى قوة متحالفة مع واشنطن محايدة فى نزاع بين أحد حلفاء واشنطن الرئيسين ودولة أخرى. ينطبق هذا على قوات كل البلدان الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى، المتحالفة طبق الأصول مع الولايات المتحدة؛ لذلك يتعين على كل قوة متمسكة بالسلم فى الشرق الأوسط، ومتخوفة من مشاريع الولايات المتحدة بهذا الجزء من العالم، معارضة إرسال ووجود قوات بلدان أعضاء فى حلف شمال الأطلسى بلبنان، لا سيما أن إسرائيل تعطى نفسها حق رفض مشاركة بلدان لا تلائمها فى اليونيفيل [٤٣].

القرار ١٧٠١ الذى تبنّاه مجلس الأمن الدولى فى ١١ أغسطس ٢٠٠٦ لا يرضى على نحو كلى إسرائيل، كما لا يرضى واشنطن، وكذلك حزب الله. هذا لا يعنى أنه «عادل ومتوازن»، بل هو مجرد تعبير مؤقت عن مأزق عسكرى. لم يكن ممكنًا لحزب الله أن يُلحق هزيمة عسكرية كبيرة بإسرائيل، فهذا احتمال لم يكن واردًا نظرًا لتوازن القوى المتفاوت جدًا، مثلما كانت هى حال المقاومة خلال الحرب الفيتنامية التى لم يكن بوسعها أن تلحق هزيمة عسكرية كبيرة بالولايات المتحدة. لكن فى المقابل، لم تتمكّن إسرائيل من إلحاق هزيمة عسكرية كبيرة بحزب الله، أو أية هزيمة على الإطلاق. وبهذا المعنى، فحزب الله هو المنتصر السياسى الحقيقى بكل تأكيد، فيما إسرائيل هى الخاسر الحقيقى فى حرب الأيام الثلاثة والثلاثين التى اندلعت فى ١٢ تموز.

والظلم صارخ بنفس القدر عندما يُفترض ألا تستعمل مناطق انتشار قوات اليونيفيل الجديدة ـ التى لا تنتشر على نحو لافت سوى على أراضى البلد المحتل ـ للقيام بـ«أنشطة عدوانية من أى نوع كان». ولا ينبس القرار ١٧٠١ بأية كلمة حول حماية أراضى لبنان من التعديات المتكررة من إسرائيل، تلك القوة المحتلة للبنان طوال ثمانى عشرة سنة (ناهيك عن الجزء من الأراضى المحتلة منذ العام ١٩٦٧) [٤٤].

لقد بذر القرار ١٧٠١ بذور حرب جديدة وواسعة النطاق فى المنطقة، فهناك الكثير من الفجوات فى هذا القرار، والتى ستكون مصدر خلاف ومحل اجتهادات مختلفة فى

التأويل والتطبيق، كما أن الجيش الإسرائيلى سيظل أسير الرغبة فى استرداد هيبته التى مس بها حزب الله، ولم تنجح أمطار الصيف فى غزة فى أن تحافظ على هذه الهيبة؛ لأن الرياح العكسية أعادت هذه الأمطار إلى مصدرها، بانتظار أمطار الشتاء وحرب قادمة ربما تفرز هزيمة جديدة لقادة إسرائيل؛ لأن ما جرى فى لبنان خلال أكثر من شهر يمكن اعتباره (أم الهزائم) التى ستنتج هزائم جديدة وكأن عصر الهزائم الإسرائيلى قد بدأ أمام فئة قليلة تتسلح بعقيدة راسخة وعزيمة صلبة كالفولاذ، وهذا ما تؤكده الوقائع على الأرض فى عصر الإسلام الأول وفى العصر الحالى[٤٥].

***

## خاتمة

إن الأمم المتحدة، كمنظمة دولية مسئولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين بدت منحازة فى مواقفها المتكررة لصالح الطرف الإسرائيلى، نتيجة للهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن. ومن ثم، ساهمت هذه الحرب فى إلحاق المزيد من الخسائر بمصداقية المنظمة الدولية، وأفرزت مزيداً من الدعاوى لإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة توسيع العضوية فى مجلس الأمن، لتصبح أكثر تمثيلاً للقوى المتعددة فى النظام الدولى، وتحديداً طريقة اتخاذ القرارات. لقد أصبح الفيتو بمثابة السيف المسلط على رقبة العدالة بدلاً من أن يكون وسيلة للحفاظ على التوازن الدولى. فضلاً عن ذلك، أبرزت هذه الحرب التناقض الواضح بين فروع وهيئات المنظمة الدولية، فبينما أدان مجلس الأمن حزب الله واعتبره المسئول عن هذه الحرب، وهو ما وضح فى القرار ١٧٠١، وكذلك موقف الأمين العام والذى اعتبر أن حل الأزمة لا بد وأن يأتى من مجلس الأمن، قاصراً دوره على إدانة العدوان ودعوة المجتمع الدولى إلى تقديم المساعدة إلى لبنان، جاء على النقيض موقف مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة بالإدانة للجرائم والمجازر الإسرائيلية فى لبنان والأراضى العربية المحتلة، وطالب بتشكيل لجنة رفيعة المستوى للتحقيق فيها. كما انتقد منسق الشئون الإنسانية فى الأمم المتحدة يان إيغلاند، إسرائيل بشدة لإسقاطها مائة ألف من

القنابل العنقودية على لبنان، معظمها فى الساعات الاثنتين والسبعين الأخيرة للحرب التى استمرت ٣٤ يومًا، أى بعد أن كان التوصل إلى اتفاق لوقف القتال حتميا. ووصف إيغلاند هذه المعلومات التى صدرت عن «مركز تنسيق حركة الألغام» التابع للأمم المتحدة بأنها «مثيرة للصدمة وتدل على وضع غير أخلاقى بتاتًا»[٤٦].

من جانب آخر أدانت منظمة العفو الدولية العدوان الإسرائيلى على الأراضى اللبنانية والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المدنيين، ووصفت ما قامت به إسرائيل من مجازر بأنها جرائم حرب تستحق العقاب عليها[٤٧].

* * *

## الهوامش :

١ ـ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFBAE638-36B0-44D6-BB9A-936764EFBFD0.htm

٢ ـ د. حسن نافعة، «الأمم المتحدة ونهاية رئاسة أنان لها»، حديث لقناة العربية بتاريخ ٢٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

٣ ـ مصطفى مالك، الأمم المتحدة بين الإخفاقات الراهنة وضرورات الإصلاح، حديث لقناة العالم، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٤ ـ انظر: ملحق حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩ .

٥ ـ عبد اللطيف مهنا، القرار ١٧٠١ أمريكا علقت حربها الإسرائيلية . . انتصرت فكرة المقاومة، ١٢ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ . http://www.maktoobblog.com/abdullatifmuhanna?preDate=2006-08-12%2013:14:00&post=73795

٦ ـ د. يوسف مكى، تداعيات الحرب الإسرائيلية على لبنان، نشرة التجديد العربى، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ . http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16795

٧ ـ د. جعفر عبد السلام، مجلس الأمن الدولى بانتظار إنجاز إسرائيلى على الأرض، حديث لقناة العالم، ٢٦ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

٨ ـ د. عزت سيد أحمد، متى يثور الثور الأحمر، وهل تستطيع الحكومة اللبنانية استيراد الأسلحة . http://www.arabiancreativity.com/resist43.htm

٩ ـ جريدة الحياة، ١٥ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٠ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦ .

11 - UN.Documents, 11-10-2006.

١٢ ـ جريدة الحياة، ٢٢ ـ ٧ ـ ٢٠٠٦ .

١٣ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٤ ـ التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، مرجع سبق ذكره.

١٥ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن ـ مشروع القرار بشأن لبنان، الجمعة ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦، منشورات الأمم المتحدة، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ٤ .

١٦ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص٥ .

١٧ ـ خطاب الأمين العام أمام مجلس الأمن، مرجع سبق ذكره، ص ٦ .

18 - The Security Council Decisions and Resolution( S/Res/1680/2006)Session 5440, 17-5-2006.,p. 2.

19- The Security Council Decisions and Resolution ( S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, 11-8-2006, p. 1-4.

20- The Security Council Decisions and Resolution ( S/ Res/ 1701/2006)Session 5511, Op.Cit., p. 6.

٢١ ـ خليل العناني، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، السياسة الدولية، العدد ١٦٦، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٤ .

٢٢ ـ د. عبد الإله بلقزيز، فيما كسبته المقاومة في الحرب على لبنان، نشرة التجديد العربي، ٦ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16808

٢٣ ـ عبد المالك سالمان، إلى أين يتجه الصراع في جنوب لبنان بعد قرار وقف الحرب، نشرة التجديد العربي، ١٤ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16185

٢٤ ـ خليل العناني، «القرار ١٧٠١ . . دلالات ومآلات»، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٦ .

٢٥ ـ إلياس عطا الله، «حزب الله ولبنان إلى أين؟»، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٦ ـ راغدة درغام، إسرائيل وحزب الله خاسران في حرب لم تستكمل، جريدة الحياة اللندنية، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٧ ـ «استعدوا للجولة المقبلة»، جيروزاليم بوست، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ .

٢٨ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٩ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٢٩ ـ جلبير أشقر، حرب الأيام الثلاثة والثلاثين وقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١، صحيفة الأخبار اللبنانية ٢١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٠ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، «قراءة نقدية في قرار مجلس الأمن ١٧٠١»، مجلة الأزهر، الجزء التاسع، السنة التاسعة والتسعون، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٥٠٦ ـ ١٥١٠ .

٣١ ـ جلال عارف، «التحدي الأصعب بعد الانتصار»، جريدة البيان الإماراتية، ٢٠ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٢ ـ نبيل شبيب، «قرار ١٧٠١ محاولة جديدة للقضاء على المقاومة»، إسلام أون لاين، ١١ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٣ ـ محمد أيوب، « قرار مجلس الأمن ١٧٠١ والحرب القادمة »، الحوار المتمدن، العدد ١٦٤٤، ١٦ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

٣٤ ـ تحليل مسألة «قوات الفصل» نشرة المعلومات بتاريخ ١٠ آب ٢٠٠٦ : «طرح مسألة قوات الفصل» في مسودة القرار الفرنسي ـ الأمريكي لإنهاء القتال ـ المعطيات في الخلفية وفحص الدلالات . تحليل مسودة مشروع القرار الأمريكي ـ الفرنسي المقدمة إلى مجلس الأمن لإنهاء المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله المعطيات الأساسية وفحص الدلالات». مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، لبنان، ١٥ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .

http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=431&sid=39&ssid=0

٣٥ ـ صلاح عبد الرحيم محمد، قراءة نقدية في قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مرجع سبق ذكره، ص ١٥١٠ .

36 - http://www.rezgar.com/m.asp?i=508
٣٧ ـ د. يوسف كامل إبراهيم، القرار ١٧٠١ لم يحل جوهر القضية الحقيقى، نشرة التجديد العربى، ٢ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI&AI0=16711
٣٨ ـ جلبير أشقر، لبنان : « القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل»، جريدة المناضل، العدد ٢١٧١، ١١ أكتوبر ٢٠٠٦ .
٣٩ ـ عبد الله حمودة، « فى الموضوع سبع حقائق»، جريدة الوطن، عمان، ١٨ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alwatan.com/graphics/2006/08aug/15.8/dailyhtml/opinion.html
٤٠ ـ أحمد نوار، جولة جديدة من الحرب على لبنان محاولات لتجميل صورة إسرائيل عسكريا وسياسيا، العرب أون لاين، ١٨ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
http://www.alarabonline.org/index.asp?fname=%5C2006%5C08%5C08-25C823.htm&dismode=x&ts=18/09/2006%2007:31:39%20%D8%B5
41-http://www2.swissinfo.org/sar Swissinfo.html?siteSect=105&sid=6974010&cKey=1155634737000
٤٢ ـ د. دياب نصر، وضعت الحرب أوزارها . . فانطلقت المعركة السياسية، شبكة الإنترنت للإعلام العربى، ٢٣ ـ ٨ ـ ٢٠٠٦ .
٤٣ ـ جلبير أشقر، لبنان : القرار ١٧٠١ وقوات اليونيفيل، مرجع سبق ذكره.
٤٤ ـ جريدة الشرق الأوسط، ٤ ـ ٩ ـ ٢٠٠٦ .
٤٥ ـ بشارة مرهج، الحرب على لبنان ومسئولية الأمم المتحدة، نشرة التجديد العربى، ١٥ ـ ١٠ ـ ٢٠٠٦ .
46 - http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_5300000/5300588.stm
٤٧ ـ د. حسن نافعة ، «التداعيات الدولية»، المستقبل العربى، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣٢، السنة ٢٩، أكتوبر ٢٠٠٦، ص ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

***

# ملحـق

## تقرير كوفى أنان إلى مجلس الأمن حول تطبيق القرار ١٥٥٩

الآتى النص الحرفى للتقرير الرابع نصف السنوى للأمين العام للأمم المتحدة كوفى أنان حول تطبيق القرار ١٥٥٩ الذى وزعه على أعضاء مجلس الأمن الدولى.

التقرير نصف السنوى الرابع من الأمين العام إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

### ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٦

### مقدمة

- هـذا التقـرير هـو تقريرى نصف السنوى الرابع إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).
- فى الأشـهر السـتة التى انقضت منذ تقريرى الأخـير فى ١٩ نيسـان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، شـهـد لبنـان فـى البـدء جـمـودًا، ثم تدهورًا شـديدًا وعـدم استقرار مديد.
- وقد استؤنف الحوار الوطنى اللبنانى فى ٢٨ نيسان (إبريل)، ثم فى ١٦ آيار (مايو)، من أجل مناقشة المسألتين الباقيتين على جدول الأعمال، وهما الرئاسة اللبنانية وأسلحة «حزب الله» فى جو سياسى متصاعد التوتر فى الداخل، وفى العلاقات اللبنانية السورية على السواء.
- فى ١ و٢ حزيران (يونيـو)، حدثت مظاهر اعتراض واشتباكات بعدما ظهر برنامج تلفزيونى يسخر من الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. وسدّ شبان من ضواحى بيروت الجنوبية الطريق إلى مطار بيروت بحرق إطارات، واشتبكوا مع شبان من الضواحى الشمالية الشرقية.

- فى هذا السياق اجتمعت هيئة الحوار الوطنى فى ٨ حزيران (يونيو) واتفق الزعماء السياسيون اللبنانيون فى الجلسة على «ميثاق سلوك» مكتوب ينص على أنهم يمتنعون عن تبادل الهجوم من أجل تخفيف التوتر السياسى والطائفى المتصاعد. وفى ٢٩ حزيران (يونيو) اجتمعت هيئة الحوار الوطنى لآخر مرة حتى الآن، وتأجلت الجلسات لعدم إحرازها أى اتفاق آخر.

- فى ١٢ تموز (يوليو) هذه السنة، بدأ القتال بين إسرائيل وحزب الله، بعدما شن حزب الله هجومًا بلا استفزاز، عبر الخط الأزرق، وخطف جنديين إسرائيليين وقتل العديد. ولقد وصفت مجرى الصراع وعواقبه فى تقاريرى الأخرى فى شأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (٢٣/ ٢٠٠٦/ ٦٧٠) و(س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠) وهو قرار اعتُمد فى ١١ آب (أغسطس)، وأدى إلى وقف قتال مستمر منذ ١٤ آب (أغسطس).

- وظلّ المناخ السياسى المتوتر مسيطرًا فى لبنان. وفى وسط هذا المناخ، عادت أجواء السنة الماضية التى شهدت حوادث اغتيال وأعمال إرهابية متكررة، ونجا مسئول أمنى لبنانى كبير من محاولة اغتيال وهو يقود على طريق فى جنوب لبنان فى ٥ أيلول (سبتمبر). وقتل ٤ من مساعديه وحراسه فى الهجوم، وجرح خمسة.

- فى ساعات الصباح الأولى يوم ١٥ تشرين الأول (أكتوبر)، أصيب ٦ مدنيين لبنانيين بجروح حين أطلقت ٣ صواريخ نحو مبنى فى وسط بيروت بالقرب من مقر الأمم المتحدة والسرايا الكبيرة، حيث مكاتب رئاسة الوزراء. وأعقب هذا الحادث المقلق هجومين آخرين بصواريخ مماثلة وقنابل يدوية على مخافر للشرطة فى لبنان، لم يسفرا عن إصابة احد. وفى أعقاب الهجمات الأخيرة عززت حكومة لبنان قوى الأمن الداخلى بثمانمائة رجل.

## تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

- منذ أن أقرّ مجلس الأمن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ حدث تقدم كبير فى اتجاه تطبيقه الكامل، ففى نيسان (إبريل) ٢٠٠٥ اكتمل سحب القوات السورية تمامًا، مع الموجودات العسكرية، وجهاز الاستخبار العسكرى. وبعيد ذلك عُقدت انتخابات تشريعية حرة ونزيهة فى لبنان[1]. وفى تقريرى الأخير فى ١٩ نيسان

(إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٩٨) ذكرت أن الاتفاق الذى أحرز فى هيئة الحوار الوطنى، أحدث تقدمًا كبيرًا نحو تطبيق القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً.

- أحرز تقدم إضافى فى الأشهر الأخيرة، مع الانتشار التاريخى ذى المغزى الذى نفذه الجيش اللبنانى فى جنوب لبنان أول مرة فى ثلاثة عقود. وفوق هذا اتخذت الوحدات اللبنانية مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، وانتشر منها عدد كبير على الحدود مع سوريا. وتعد هذه الخطوات تقدمًا مهمًا نحو استكمال بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأرض اللبنانية، وتطبيق بنود القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تطبيقًا كاملاً، ولا سيما البنود التى تدعو إلى تفكيك كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسى احترامًا كاملاً، تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها.

## انسحاب القوات الأجنبية المنتشرة فى لبنان

- فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، ذكرت، وفق معلومات الأمم المتحدة، أن القوات الأجنبية الوحيدة المنتشرة فى لبنان الآن هى العاملة تحت علم قوات الطوارئ فى الجنوب «يونيفيل». وقد عادت القوات الإسرائيلية التى دخلت لبنان فى النزاع الأخير إلى خلف الخط الأزرق فى ١ تشرين الأول (أكتوبر) باستثناء بقائها فى قرية الغجر المقسومة. وأتوقع أن ينتهى وجودها قريبًا فى إطار نقاش ثلاثى عن ترتيبات أفق لهذه القرية [٢].

**سيادة لبنان وسلامة أرضه ووحدته واستقلاله السياسى، جهاز الاستخبار السورى ونشاطه فى لبنان.**

- أخبرتنى الحكومة اللبنانية أن جهدها لتعزيز سيطرتها التامة على أجهزة الأمن مستمر. وقد أسقطت فى بعض الأحيان ادعاءات مفادها أن نشاط الاستخبار السورى لا يزال مستمرا فى لبنان. وممن استبعد هذا الأمر حكومة لبنان نفسها [٣].

## إنشاء تمثيل دبلوماسى متبادل

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، اعتمد مجلس الأمن قراره

١٦٨٠ (٢٠٠٦) فى ١٧ آيار (مايو)، الذى شجع على رسم الحدود بين سوريا ولبنان وإنشاء علاقات وتمثيل دبلوماسى كاملين.

ـ وأعربت عن توقعى بدء مسار بين لبنان وسوريا قائم على جدول أعمال متفق عليه سيقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة [٤]. وإنى أكرر الإعراب عن توقعى فى ضوء موقف المجلس، على ما جاء فى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، أن الخطوات نحو إنشاء علاقات دبلوماسية بين سوريا ولبنان تسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

## رسم الحدود

ـ إضافة إلى نداء مجلس الأمن فى قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) الذى دعا حكومة سوريا إلى تلبية طلب لبنان رسم الحدود المشتركة، أكد المجلس أهمية بسط الحكومة اللبنانية سيطرتها على كل الأرض اللبنانية فى قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ـ فى سياق الحاجة العامة إلى رسم الحدود السورية اللبنانية، أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن الشرطة السورية لا تزال تقيم سواتر ترابية ومواقع فى داخل الأرض اللبنانية، فى عدد من المواضع فى الأشهر الستة الماضية، كذلك أبلغتنى الحكومة اللبنانية أن ثمة بعض المواقع المتحركة، وأن بعضها تتولاها شرطة الحدود السورية فى أحيان. ويوضح عدم اليقين الظاهر فى شأن الحدود فى هذه المناطق، مرة أخرى، الحاجة إلى اتفاق شامل بين لبنان وسوريا على رسم الحدود لأجل مصلحة كلا البلدين.

ـ أما عن رسم الحدود فى منطقة مزارع شبعا، فقد سأل رئيس الوزراء السنيورة خلال اجتماع بيننا فى ٢١ نيسان (إبريل) عن الخطوات التى يمكن اتخاذها، من وجهة نظر الأمم المتحدة، فى شأن نقل السيادة على مزارع شبعا من سوريا إلى لبنان. وأجبت رئيس الوزراء فى رسالة فى ٥ حزيران (يونيو). وناقشنا ـ رئيس الوزراء السنيورة وأنا ـ فى المسألة بعدئذ، ومن ذلك حين زرت بيروت فى رحلتى الأخيرة إلى المنطقة، ضمن إطار خطة نقاط حكومة لبنان السبع.

ـ فى ضوء التصريحات السورية التى تشير إلى أن منطقة مزارع شبعا لبنانية، وبالنظر إلى المسار البديل الذى تقترحه الحكومة اللبنانية فى خطة نقاطها السبع، أواصل استكشافى المتأنى للذيول المعقدة الجغرافية والقانونية والسياسية التى تترتب على هذا المسار البديل،

وسأعود إلى المجلس فى الوقت المناسب [٥]، فى هذه الأثناء أود أن أكرر ندائى العاجل إلى سوريا ولبنان ليتخذا الخطوات اللازمة من أجل رسم حدودهما المشتركة، تنفيذاً للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦). فمثل هذه الخطوات يسهم كثيراً فى استقرار المنطقة.

## انتهاك إسرائيل سيادة لبنان وسلامة أرضه

- بعد تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، استمرت خروق جوية إسرائيلية متواصلة واستفزازية، عميقًا فى أحيان، داخل المجال الجوى اللبنانى، مع خرق جدار الصوت فوق مناطق مأهولة، وكانت سببًا مستمرًا لقلق عميق [٦]. وتمسكت حكومة إسرائيل بادعائها أن هذه الطلعات تقوم لأجل دواع أمنية.

- واستمرت طلعات الطيران الإسرائيلى أيضا بعد توقف النزاع بين إسرائيل وحزب الله، فى ١٤ آب (أغسطس) ٢٠٠٦. وأتوقع أن تتوقف تماما هذه الخروق والانتهاكات للسيادة اللبنانية، إذ أنها تناقض القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وكذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) نفسه.

- لقد شهد النزاع الأخير بين إسرائيل وحزب الله مرحلة واصلت فيها إسرائيل انتهاك السيادة اللبنانية ووحدة أراضى لبنان. ومع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقرر وقف النزاع. والتزم الطرفان إلى درجة عالية هذا الوقف، مثلما جاء فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠).

- وأبلغتنى الحكومة اللبنانية أيضا انتهاك إسرائيلى مزعوم آخر للسيادة اللبنانية [٧].

## بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على كل الأراضى اللبنانية

- فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) فى ١٩ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٤٨)، ذكرت أن عددًا من الحوادث الخطيرة أظهرت الحاجة إلى أن تبسط الحكومة اللبنانية بواسطة قوات الأمن النظامية والجيش سيطرتها على كل أرضها، من أجل ضمان الهدوء على طول الخط الأزرق. ومثلما أسلفت، كان على الحكومة اللبنانية،

بصفتها السلطة الشرعية الوحيدة المخولة احتكار استخدام القوة على أرضها، أن تفعل المزيد من أجل ممارسة سيطرتها وفقًا لذلك.

فى أثناء القتال أعادت الحكومة اللبنانية الإعراب عن تصميمها على بسط سيطرتها على كل الأرض اللبنانية لتتسلم وحدها احتكار استخدام العنف الشرعى. ونصت خطة نقاط رئيس الوزراء السنيورة السبع على «بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها بواسطة قواتها المسلحة الشرعية، فلا يكون سلاح ولا سلطة غير سلاح الدولة اللبنانية وسلطتها على ما جاء فى وثيقة المصالحة الوطنية فى الطائف».

وأقرّ مجلس الوزراء اللبنانى خطة النقاط السبع على أنها موقف حكومة لبنان الرسمى، فى تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وفى ٧ آب/ أغسطس أعاد مجلس الوزراء تأكيد التزامه، وقرر «إرسال ١٥ ألف جندى لبنانى إلى الجنوب مع انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة خلف الخط الأزرق». وأكد مجلس الوزراء أيضا «استعداده لقبول دعم قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) إذا لزم، من أجل تسهيل نشر قوات الجيش اللبنانى فى إطار تنفيذ خطة النقاط السبع».

ـ أود أن أنوه مرة أخرى بالخطوة التاريخية ذات المغزى التى اتخذتها الحكومة اللبنانية لنشر القوات المسلحة اللبنانية فى جنوب البلاد. وإلى جانب أن هذا كان أول نشر لقوات مسلحة لبنانية فى الجنوب، فى ثلاثة عقود اتخذت هذه القوات مواقع على طول الجزء الشرقى من الخط الأزرق، أول مرة على الإطلاق. ومثلما جاء فى تقريرى سابقًا، نشر عدد كبير من الجنود اللبنانيين على الحدود اللبنانية مع سوريا [٨].

ـ منذ وقف النزاع فى لبنان فى ١٤ آب/ أغسطس، لفت نظرى عدد من التقارير تشير من جديد إلى اعتراض شحنات سلاح. وهذا يخالف حظر السلاح فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأبذل جهدى لالتزام متطلبات تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثلما جاء فى الفقرة ١٧، فى شأن وضع تقارير محتملة فى شأن شحنات سلاح. وإنى أدعو كل الدول الأعضاء، ولا سيما جيران لبنان، أن تضمن التزامًا تامًا لحظر السلاح فى البند ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

## تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

- لا أزال أعتقد أن نزع السلاح يجب أن يكون بوسائل سياسية تؤدى إلى استعادة الحكومة اللبنانية كل سلطتها، فإذا كان الغرض النهائى لنزع السلاح هو إنشاء دولة لبنانية قوية لكل سكان لبنان مثلما أقر اتفاق الطائف، فلا بد إذن من أن يكون تفكيك كل الميليشيات الباقية ونزع سلاحها وسيلة لتقوية السلطة المركزية، وليس إضعافها. والدولة، فى تعريفها، تحتكر استخدام القوة الشرعى على كل أراضيها، وفى هذا السياق، لا بد لجميع الدول المجاورة من أن تلتزم حظر التسليح، على ما جاء فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

## الميليشيات الفلسطينية

- لم يطبّق قرار هيئة الحوار الوطنى نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات فى مهلة الأشهر الستة التى انتهت فى ٢٦ آب/ أغسطس. وقرّرت هيئة الحوار الوطنى فى اجتماعها فى ١٦ آيار/ مايو أن تنشئ لجنة مهمتها متابعة تنفيذ اتفاقها.

- أتوقع أن تضع حكومة لبنان، تبعًا لقرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، الذى قررت فيه «ألا يكون ثمة سلاح ولا سلطة إلا للدولة اللبنانية، طبقًا لوثيقة الوفاق الوطنى فى الطائف»، خطة سياسية وجدولاً زمنيًا واضحًا لنزع سلاح الميليشيات الفلسطينية تمامًا فى لبنان. وأدعو إلى حل المسألة فى أسرع وقت. وأدعو كذلك جميع المانحين إلى أن يساندوا الجهود هذه التى تبذلها حكومة لبنان ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم «الأونروا».

- لقد حدثت حوادث فى الأشهر الستة الماضية تظهر الحاجة إلى احتمال نزع كامل لسلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان. ففى ١٧ آيار/ مايو، اشتبكت القوات المسلحة اللبنانية وميليشيا فتح - الانتفاضة الفلسطينية، التى مقر قيادتها فى دمشق، ولها عدد من القواعد على الأراضى اللبنانية بعدما اقتربت دورية للجيش من قاعدة لفتح - الانتفاضة أقيمت حديثًا فى شرق لبنان، وتعرضت للنيران. وتوفى فيما بعد من أثر الجروح الناجمة عن هذا الاشتباك جندى من الجيش اللبنانى ومقاتل فلسطينى. واحتجز جندى لبنانى آخر ساعات قبل أن يطلق سراحه. وقد استولت القوات المسلحة اللبنانية على القاعدة، وأوقف لاحقًا المقاتلون الفلسطينيون المتورطون فى الحادثة.

ـ فى ٢٦ آيار/ مايو، اغتيل قائد من الجهاد الإسلامى الفلسطينى، مع شقيقه فى جنوب لبنان بانفجار سيارة مفخخة. وحدث تصعيد كبير بعد يومين على طول الخط الأزرق، حين أطلقت ثمانية صواريخ على الأقل، عبر الخط الأزرق، على إسرائيل [٩].

وادّعى الجهاد الإسلامى فى البدء أنه أطلق الصواريخ، لكنه عاد وتراجع عن ذلك. وردت إسرائيل بغارات جوية على قواعد فى لبنان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، ومركزها فى دمشق. وحدث بعدئذ تبادل واسع عبر الخط الأزرق اشترك فيه حزب الله، وتصاعد حتى تبودلت صواريخ وقذائف أطلقها حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلى عبر الخط الأزرق. وفى وقت لاحق، ذلك اليوم، أرسلت القوات اللبنانية المسلحة آليات لإزالة الردم فى قاعدة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، لكن لم يسمح لها بالدخول إلى القاعدة. وفى ذلك اليوم أيضا، قال قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة أحمد جبريل فى مقابلة مع صحيفة لبنانية: إن جماعته نسقت «كل عملها العسكرى مع حزب الله»، وقال أيضًا: إنه يعارض نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية فى لبنان.

على الرغم من هذه الحوادث، أرى بعين الرضى إعادة فتح مكتب تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى لبنان فى ١٥ آيار/ مايو. وواصلت حوارى فى مسألة الميليشيات الفلسطينية فى لبنان مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس الذى أكد لى دعمه الكامل لإعادة احتكار الحكومة اللبنانية استخدام القوة على كل أراضيها.

## حـــزب اللـــه

ـ فيما يتعلق بالمكون المسلح لـ«حزب الله» أود أن أستعيد، مرة أخرى، خطاب رئيس الوزراء السنيورة إلى المجلس فى ٢١ نيسان (إبريل ٢٠٠٦) (vp/s. ٧١٤٥) والقرار الإجماعى للبنانيين فى اتفاقات الطائف [١٠]. لقد ناقش الحوار الوطنى بشكل موسع قضية أسلحة «حزب الله» فى وقت سابق هذا العام، لكن من دون التوصل إلى اتفاق. وواصل «حزب الله» الحد من سلطة حكومة لبنان، خصوصا فى مناطق قريبة من الخط الأزرق.

ـ فى آخر الأمر إن نزع سلاح «حزب الله»، بمعنى اكتمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان وضع حد

دائم للأعمال العدائية وشرط حاسم يجب تحقيقه فى تطبيق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى. إن عددًا من الإجراءات المسهلة لتعزيز هذا الهدف واردة فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهى فى طور التطبيق، وعلى وجه الخصوص أن تقام بين الخط الأزرق ونهر الليطانى منطقة خالية من أى مسلح وموجودات وأسلحة غير تلك العائدة للجيش اللبنانى و«اليونيفيل»، وهذه ستكون خطوة مهمة باتجاه نزع سلاح كل الميليشيات فى لبنان.

- أتوقع من الحكومة اللبنانية، وبما يتوافق مع قرارها فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ الذى يقضى بـ«أن لا أسلحة أو سلطة غير التى للدولة اللبنانية كما تشترط وثيقة الطائف للمصالحة الوطنية»، أن تقوم بتحديد عملية سياسية وحد زمنى للنزع الكامل لأسلحة «حزب الله» فى إطار إكمال تحوله إلى حزب سياسى وحسب. أدعو إلى الانتهاء من نزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فى أسرع وقت ممكن.

- أشير إلى أن «حزب الله»، من خلال ممثليه فى مجلس الوزراء اللبنانى، وافق على قرار الحكومة فى ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ [١١]. وفى الوقت نفسه، أخذت علمًا بتصريحات لاحقة من قبل ممثلى «حزب الله» تتناقض مع قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

- فى هذا السياق، أشير مجددًا إلى أن حوارًا مع أطراف غير السلطات اللبنانية لا غنى عنه بهدف تحقيق تطبيق التفويض الوارد فى القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لنزع سلاح وحل كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأتوقع استمرار حوار مع هذه الأطراف، وعلى وجه الخصوص مع الحكومتين السورية والإيرانية اللتين تحتفظان بعلاقات وثيقة مع «حزب الله».

- فى مقابل هذه الخلفية، أود أن أجدد دعوتى إلى كل الأطراف القادرة على التأثير على «حزب الله» إلى دعم تحوله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، كوسيلة لتحقيق النزع الكامل لأسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وأجدد أيضا دعوتى إلى كل الدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص جيران لبنان، لضمان الانصياع لحظر الأسلحة المفروض بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وهو إجراء يسهل التطبيق الكامل للبنود ذات الصلة فى اتفاقات الطائف والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) التى تطلب نزع أسلحة الميليشيات فى لبنان.

## عملية الانتخابات الرئاسية

ـ لقد نوقشت قضية الرئاسة اللبنانية فى جولات عدة للحوار الوطنى إلى أن أعلن المشاركون فى الحوار الوطنى أنهم «اتفقوا على عدم الاتفاق» على هذا الموضوع فى الجولة السابعة من المشاورات، وفى هذا الإطار أستعيد أيضا خطاب رئيس الوزراء السنيورة لمجلس الأمن فى ٢١ نيسان/ إبريل (١٤٥ vp/s)[١٢].

* * *

### • ملاحظات

ـ خلال السنتين الماضيتين تحقق تقدم معتبر باتجاه التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). سوريا سحبت جنودها وموجوداتها العسكرية وبناها الاستخباراتية العسكرية. أجريت انتخابات برلمانية حرّة ونزيهة. الحوار الوطنى اللبنانى برهن على المزيد من التقدم. وفى الشهور القليلة الماضية كان هناك المزيد من التقدم مع توسيع سيطرة الحكومة على الأراضى اللبنانية، وعلى وجه الخصوص فى الجنوب وعلى طول الحدود مع سوريا. مع ذلك فإن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتحديداً فى بنوده الداعية إلى حلّ ونزع أسلحة كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإلى الاحترام الصارم لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى تحت السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة، لم يطبق بالكامل بعد.

ـ خلال الأشهر الستة الماضية عانى لبنان انتكاسة قاسية. فبدلاً من تحقيق المزيد من الخطوات الواسعة باتجاه إكمال تحوله السياسى وقطف الجوائز الاقتصادية للتطور السياسى، واجه لبنان تحديات على قدر من الخطورة لم يشهدها منذ نهاية الحرب الأهلية. أكثر من ذلك، ومنذ نهاية الأعمال العدائية، طغى مناخ سياسى متوتر مع تحديات متعددة الوجوه تواجه اللبنانيين فى نشدانهم إعادة بناء بلدهم ودولتهم واقتصادهم.

ـ تبقى الأمم المتحدة ملتزمة دعم لبنان وحكومته وشعبه، وهم يواجهون مهمة استعادة الزخم على المسار لتقوية الدولة اللبنانية كسلطة الشعب، من الشعب وللشعب.

ـ أود أن أعبّر عن شكرى لكل الدول التى قدّمت بالفعل العون للبنانيين، إن كان على شكل المساهمة بجنود فى «اليونفيل» ومساعدة تقنية ثنائية، أو من خلال الدعم المالى.

ستبقى هناك حاجة إلى عون كهذا فيما اللبنانيون يتقبلون مصيرهم فى إعادة الاعمار الاقتصادى والسياسى. وأشدد أيضًا على أن كل المساعدة يجب أن تقدم بطرق تسهم بتقوية احتكار الحكومة لاستخدام القوة على كل أراضيها.

- فى الأشهر الآتية هناك الكثير للقيام به. فمع تبنى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦) ومع القرارات المتكررة للحكومة اللبنانية لتوسيع سلطة الحكومة على كل الأراضى اللبنانية، فقد تأسس إطار عمل جديد للتطبيق الكامل لكل بنود القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). لقد وُضع فهرس بالإجراءات وهو يشكل خارطة طريق للتطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). إن الحكومة اللبنانية، بمساعدة دولية مميزة، تقوم بخطوات مهمة من شأنها أن تساعدها على التطبيق الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). مع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يبقى معتمدًا على اللبنانيين وعلى تعاون أطراف أخرى غير اللبنانيين.

- فى الأشهر الآتية سيكون على لبنان الانخراط فى حوار وطنى حقيقى وشامل. إن نزع أسلحة الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها، هما فى قلب التحول السياسى الذى يجتازه لبنان، كما أنهما عنصر ضرورى لإكمال تماسك لبنان كدولة ديموقراطية ذات سيادة، وهما لا يتحققان إلا من خلال عملية شاملة تخاطب المصالح السياسية والاقتصادية لكلّ اللبنانيين والذين يعيشون فى لبنان.

- أملى العميق هو أن يتم التقاط الفرص التى يولدها النزاع وبأن يرتفع لبنان مجددًا من رماد الدمار والحرب. وأشدد مرة أخرى فى هذا الإطار على أن تحول حزب الله إلى حزب سياسى وحسب، بما يتوافق مع متطلبات اتفاقات الطائف، هو عنصر رئيس فى ضمان نهاية دائمة للأعمال العدائية وفى الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسى.

- لتحقيق هذه الغاية، فى المسار باتجاه هدف أكبر هو تقوية الدولة اللبنانية، فإنه لا غنى عن أن تدعم كل الأطراف التى لها تأثير فى لبنان عملية سياسية بناءة. أشير فى هذا السياق إلى أن الدعوة إلى تعاون أطراف من الخارج بصراحة فى القرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأنا أشارك فى هذه الدعوة.

- إن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين لبنان وسوريا وترسيم الحدود المشتركة بينهما بما فيها، وتحديدًا منطقة مزارع شبعا من خلال اتفاق نهائى، سيشكلان خطوتين مميزتين

لتعزيز السلام والأمن فى المنطقة. مدركًا أهمية ترسيم الحدود بالنسبة للبنانيين فإننى أعمل بنشاط على وضع المضامين الخرائطية والقانونية والسياسية للمقاربة المقترحة فى خطة النقاط السبع اللبنانية وسوف أعود إلى المجلس. كما أود أن أدعو سوريا ولبنان إلى التعاطى من خلال الاتصالات الثنائية بينهما مع قضية اللبنانيين والمحتجزين فى السجون الإسرائيلية.

- أجدد دعوتى إلى كل الأطراف والممثلين لدعم إعادة اعمار لبنان والتحول السياسى وللقيام على عجل بكل الإجراءات التى توصل إلى ذلك، كما هو منصوص عليها فى اتفاقات الطائف والقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و١٦٨٠ (٢٠٠٦) و١٧٠١ (٢٠٠٦).

- سأواصل جهودى لغاية التطبيق الكامل لهذه القرارات ولكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باستعادة وحدة أراضى لبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسى ولتحقيق سلام عادل ودائم وشامل فى منطقة الشرق الأوسط بكاملها بما يتوافق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

***

**الهوامش :**

١ ـ وضعت تقريراً عن هذا التقدم فى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥ (س/ ٢٠٠٥/ ٦٧٣).

٢ ـ وضعت سابقًا تقريراً عن هذا الانسحاب الإسرائيلى الكامل، عدا الاستثناء المذكور، من الأرض اللبنانية، التزامًا لهذا البند من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وانسحاب جميع القوات السورية والموجودات العسكرية وجهاز الاستخبار العسكرى من لبنان، التزامًا لهذا البند من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وقد تبنى مجلس الأمن خلاصة ما استنتجت فى هذين الأمرين.

٣ ـ قالت الحكومة السورية فى رسالة إلىّ فى ٢٤ نيسان (إبريل) (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩) إنها «تود أن تعيد تأكيد أن كل قواتها وموجوداتها العسكرية وجهاز استخبارها انسحبت من لبنان فى ٢٦ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥».

٤ ـ فى تقريرى عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فى ١٢ أيلول (سبتمبر) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣) ذكرت تأكيد الرئيس الأسد لى أن سوريا تعيد تأكيد احتمال البدء قريبًا فى عمل بين البلدين قائم على جدول أعمال متفق عليه، يقود إلى إنشاء علاقات دبلوماسية كاملة. ولا بد لى من أن أذكر فى هذا السياق تصريح ممثل الحكومة السورية فى مجلس الأمن، بعد خطاب رئيس الوزراء السنيورة فى ٢١ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ضذ٥٤١٧) وفى الرسالة التى وجّهتها إلىّ الحكومة السورية فى ٢٤ نيسان (إبريل) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٢٥٩).

٥ ـ وفقًا لخطة النقاط السبع، ربما يضع مجلس الأمن منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا المجاورة مؤقتًا تحت سيطرة الأمم المتحدة، حتى ترسّم الحدود وتعاد إليها السيادة اللبنانية الكاملة طبقًا للقانون الدولى.

٦ ـ انظر تقريرى عن قوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان «يونيفيل» فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

٧ ـ أكدت لى الحكومة اللبنانية أن اغتيال مسئول فى الجهاد الإسلامى فى لبنان، فى ٢٦ آيار (مايو) هو عمل شبكة استخبارية تعمل بتوجيه إسرائيل. وجاء فى بيان صحافى أصدرته البعثة اللبنانية فى ٢١ حزيران يونيو (٢٠٠٦) أن دائرة الاستخبار فى الجيش اللبنانى كشفت شبكة إرهابية تعمل لإسرائيل. وجاء فى البيان الصحافى أن أحد أعضاء الشبكة المزعومة اعترف بعدة حوادث اغتيال فى لبنان، بإيعاز أجهزة الأمن الإسرائيلية، ومنها الاغتيال يوم ٢٦ آيار (مايو). ونفت حكومة إسرائيل هذا الادعاء.

٨ ـ مثلما أشرت فى تقريرى الأخير عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (س/ ٢٠٠٦/ ٧٣٠)، لا أزال أعتقد أن فرض حظر تسلح، يتفق تمامًا مع قرار مجلس الوزراء اللبنانى فى ٢٧ تموز (يوليو)، ألا يكون سلاح ولا سلطة لغير الدولة اللبنانية، هو أمر ضرورى، بالنظر إلى تاريخ تهريب الأسلحة إلى الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية. وقد شدّدت على الخصوص على ضرورة أن تساعد سوريا فى تنفيذ البنود ١٤ و١٥ فى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ لأنها تملك الحدود البرية الوحيدة مع لبنان المفتوحة عمومًا للحركة.

٩ ـ انظر تقريرى عن قوات الطوارئ الدولية «يونيفيل»، فى ٢١ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ (س/ ٢٠٠٦/ ٥٦٠).

١٠ ـ كرر رئيس الوزراء السنيورة فى خطابه أن «الدور المستقبلى لأسلحة حزب الله فى الدفاع عن لبنان هو موضوع نقاش وطنى. ذلك النقاش سيجرى فى إطار إستراتيجية يتوافق عليها كل اللبنانيين وتتعلق بالأفضل للدفاع عن لبنان، على خلفية بنود اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان والاحتلال المستمر لمزارع شبعا، وأيضًا التاريخ الطويل للخروق والانتهاكات للأراضى اللبنانية من قبل إسرائيل.

إن التوفيق بين هذه الاعتبارات والتعهد الطبيعى للدولة بأن تكون المصدر الوحيد لتوفير الأمن لكل المواطنين والمقيمين وحق الدولة بأن يكون لها احتكار السلاح وأن تمارس سلطتها الكاملة فى كل أنحاء البلاد، هو تحدّ كبير علينا مواجهته فى الفترة المقبلة».

١١ ـ أخذت علمًا أيضًا بتصريحات الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله حول «أننا لا نقول أن أسلحتنا ستبقى إلى الأبد. ليس منطقيًا أن تبقى هذه الأسلحة إلى الأبد. ثمة إلزام بأن تكون لها نهاية».

١٢ ـ قال رئيس الوزراء السنيورة إن «الغالبية فى البرلمان تعتبر أن التمديد لولاية الرئيس لحود فى أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ لثلاث سنوات كان نتيجة التدخل والإكراه من قبل سوريا التى كان لها تأثير كبير على البرلمان اللبنانى فى ذلك الوقت فى مواجهة كل النصح غير المشجع لمثل هذا التدخل الثقيل الوقع.

***